مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ. د / محمد المحرصاوي- رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير : أ. د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد الكلية.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ. د / عرفه عامر- الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ. د / فهد العسكر - وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود للدراسات العليا والبحث العلمي (المملكة العربية السعودية)
- أ. د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ. د / جلال الدين الشيخ زيادة- عميد كلية الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: د / محمد فؤاد الدهراوي - مدرس العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

سكرتيرو التحرير: د / إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.
د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.
د / رامى جمال مهدي - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

مدقق اللغة العربية: أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

سكرتير فني: أ/ محمد كامل- مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد الثامن والخمسون - الجزء الثاني- ذو القعدة ١٤٤٢هـ - يوليو ٢٠٢١ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢-٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧-١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبدالحميد، بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ محمود عبدالعاطي (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة الأزهر.

١١. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة (جامعة مصر الدولية).

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث –الرئيسي والفرعي- عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

- جرائم الاتصال عبر الإنترنت وضبط أخلاقياته في ضوء الاتجاهات البحثية الحديثة (رؤية تحليلية ونقدية) أ.م.د. رشا عادل لطفي — ٥٦٣
- رؤية مستقبلية لتفعيل دور أخصائي الإعلام التربوي في تطبيق التربية الإعلامية لدى طلاب المرحلة الإعدادية- دراسة ميدانية على الممارسين والأكاديميين أ.م. د. علاء محمد عبد العاطي — ٦٣١
- توظيف القائم بالاتصال للأخبار الرائجة في الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على الممارسة المهنية والأخلاقية - دراسة ميدانية د. إسماعيل عبد الرازق رمضان الشرنوبي — ٦٩٧
- دور المبادرات الرقمية المتخصصة في تنقية المحتوى الصحفي من الأخبار الزائفة عبر منصات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر الصحفيين المصريين - دراسة ميدانية د. مصطفى عبد الحي عبد العليم — ٧٥٧
- مصداقية القنوات الفضائية العربية ووسائل التواصل الاجتماعي في تناول الأزمات الأسرية لدى الفتاة الجامعية السعودية - دراسة ميدانية د. هناء حفناوي يوسف — ٨١٣
- مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين: دراسة استشرافية حتى عام ٢٠٤١ د. غسان إبراهيم أحمد — ٨٧٥
- محددات عزوف الشباب عن المشاركة في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢٠م، وعلاقتها بمستوى مشاركتهم الافتراضية على شبكات التواصل الاجتماعي د. شيماء أبو مندور عبد الغني أبو مندور — ٩٢٣

إدارة العمل الصحفي عن بُعد خلال جائحة كورونا: دراسة في ضوء نموذج غرف الأخبار الموزعة د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح ٩٧٩

تعرض الشباب المصري للشائعات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمشاركتهم السياسية د. وسام صلاح محمد ١٠٣١

How Personality Affects Social Media Self-Presentation of Egyptian Female University Students through Selfies?
Prof. Dr. Shaima'a Zoelfakar Hamed Zoghaib ١٠٨٥

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	نقاط المجلة (مارس 2020)	نقاط المجلة (يوليو 2020)	ISSN-P	ISSN-O
1	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	6.5	7	1110-0207	2682-292X
2	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	الجمعية المصرية للعلاقات العامة	6	7	2314-8721	2314-873X
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية	5	5	2536-9393	
4	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	Cairo University	4	4	2356-9891	
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادى	3.5	3.5	2536-9237	
6	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	اكاديمية الشروق	3.5	5.5	2357-0407	
7	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	5.5	2356-9131	
8	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	5.5	2356-914X	
9	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	5.5	2356-9158	
10	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة – مركز بحوث الرأى العام	3	5.5	1110-5836	
11	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأى العام	Cairo University, Center of Public Opinion Research	3	6.5	1110-5844	

- يطبق تقييم مارس 2020 للمجلات على كل الأبحاث التى نشرت فيها قبل 1 يوليو 2020
- يطبق تقييم يوليو 2020 للمجلات على كل الأبحاث التى ستنشر فيها بدء من 1 يوليو 2020 و حتى صدور تقييم جديد في يوليو 2021
- المجلات التي لم تتقدم بطلب إعاده تقييم سيظل تقييم مارس ٢٠٢٠ مطبقا علي كل الأبحاث التي ستنشر بها وذلك لحين صدور تقييم جديد في يوليو 2021
- يتم إعاده تقييم المجلات المحلية المصرية دورياً في شهر يوليو من كل عام ويكون التقييم الجديد سارياً للسنة التالية للنشر في هذه المجلات

حقوق الملكية الفكرية © 2020 محفوظة لوحده نظم المعلومات الادارية ودعم اتخاذ القرار بمركز الخدمات الالكترونية والمعرفية -المجلس الأعلى للجامعات

مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين: دراسة استشرافية حتى عام 2041

The future of audiovisual media freedom in Palestine: a forward-looking study to the year 2041 AD

أ.م. د. غسان إبراهيم أحمد حرب

أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد، قسم الإذاعة والتلفزيون،

كلية الإعلام، جامعة الأقصى.

gi.harb@alaqsa.edu.ps

ملخص الدراسة

تحاول الدراسة استشراف مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؛ بالاعتماد على اتجاهات الأكاديميين والممارسين نحو واقع حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين باعتباره امتدادًا طبيعيًا للماضي، وماهية العوامل المؤثرة فيها، وكذلك العوامل التي تؤثر على الأداء الإعلامي خلال العقدين القادمين، وذلك في سبيل وضع خارطة معرفية جيدة وطرح رؤية مستقبلية من خلال بناء مجموعة من السيناريوهات المستقبلية، وطُبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (118) مفردة من الأكاديميين بكليات وأقسام الإعلام بالجامعات الفلسطينية، والممارسين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين.

أشارت النتائج إلى أن معظم المبحوثين أكدوا على أن أهم العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين تتمثل في تغير الحالة السياسية بما يدعم حرية الرأي، يليها موائمة التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام.

وأوضحت النتائج أن السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري) هو السيناريو الأكثر ترجيحًا لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بحلول عام (2041) وفق توجهات العينة المبحوثة، يليه السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه)، وأخيرًا السيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور).

الكلمات المفتاحية: السيناريوهات المستقبلية، المرئي والمسموع في فلسطين، مستقبل حرية الإعلام.

Abstract

The study attempts to foresee the future of audiovisual media freedom in Palestine by relying on the attitudes of academics and practitioners towards the reality of audiovisual media freedom in Palestine as a natural extension of the past, and what are the factors affecting it, as well as the factors that affect media performance during the next two decades. This is to develop a good knowledge map and put forward a future vision by building a set of future scenarios.

The study was applied to an intentional sample of (118) individuals from academics in the faculties and media departments of Palestinian universities, and practitioners in audiovisual media institutions in Palestine, the results indicated that Most of the respondents emphasized that the most important factor affecting the freedom of audiovisual media in Palestine during the next two decades is the change in the political situation in a way that supports freedom of opinion, followed by the harmonization of Palestinian legislation with the international conventions guaranteeing media freedom. The results indicated that the optimistic scenario (reform - radical transformation) is the most likely scenario for freedom of audiovisual media in Palestine by the year (2041) according to the directions of the researched sample, followed by the reference scenario (stability - the continuation of the situation as it is), and finally the pessimistic scenario (collapse - deterioration).

Key words: future scenarios, Audiovisual in Palestine, future of media freedom

مقدمة:

تعتبر حرية الاعلام أحد أوجه التعبير عن حرية الرأي والتعبير، سواء من خلال الإقرار بالحق في الحصول على المعلومات، أو تداول تلك المعلومات ونقلها للجمهور المستهدف في سبيل زيادة وعيه بالقضايا المجتمعية، ومعرفته بالظواهر المحيطة وتطورها، وتعد كذلك أهم دعائم النظام الديمقراطي للمجتمعات، والضمانة الحقيقية للحريات السياسية، وحرية العقيدة، وحرية الفكر التي لا يمكن أن تكتسب أي شيوع أو انتشار بدون إطلاق حرية الوسائل الإعلامية؛ لذا فإقرار الحق في نقل الأفكار وتداولها بعيدًا عن أي قيود من قبل السلطات الحاكمة تتيح دقة عالية في اتخاذ القرارات الملائمة لصالح المجتمعات فيما يتعلق بالشأن العام، ومما لا شك فيه أن هذا يتطلب مجتمعية حاضنة، مجتمعية تعزز ثقافة الحرية كقيمة أساسية، باعتبار أن حرية الرأي والتعبير جزء أصيل من الحريات العامة المعترف بها محليًا ودوليًا للأفراد والجماعات.

وهذا يؤكد أن الإصلاح السياسي بالمجتمعات لا يمكن أن يتحقق دون وجود ضمانات حقيقية لحرية الرأي والتعبير كواحدة من أهم آليات ممارسة الديمقراطية؛ لذا اتجهت العديد من الأنظمة السياسية الدكتاتورية إلى تكميمها وتقييدها بالتشريعات الجائرة والعقوبات المشددة التي تتنافى مع الأسس الديمقراطية.

إن حرية الإعلام بشكل عام والإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بشكل خاص تخضع لعدد كبير من الضغوط والقيود سواء التشريعية أو المهنية، وكذلك المرتبطة بالسياسات التحريرية، فبالرغم من أهمية ما جاء به القانون الأساسي الفلسطيني من ضمان دستوري لحرية الرأي والتعبير وبالضرورة حرية الإعلام؛ إلا أن ذلك يفتقد للقوة عند التطبيق، بالإضافة إلى أنه مقيد بأحكام القوانين الأخرى التي تفرغ مبدأ حرية التعبير المنصوص عليه دستوريًا من قيمته في الممارسة العملية [1]، وبالتالي تتحول مؤسسات الإعلام إلى مجرد بوق للنظام الحاكم، وينحصر دورها في الترويج لسياسات الحكومة وتسويقها، بعيدًا عن المهنية الإعلامية، ودون اعتبار للجمهور المستهدف.

يلاحظ من الممارسة العملية للإعلام المرئي والمسموع في فلسطين أنها تعيش خطرًا متزايدًا في ظل قيود الرقابة والتراخيص الإدارية المسبقة، التي أقرها مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (18) المتعلق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية الفلسطينية الأرضية والفضائية، وشركات خدمات البث الفضائي، ومكاتب المحطات الفضائية والإنتاج الإعلامي لعام 2018 الذي يتضمن قائمة بالالتزامات والمحظورات والعقوبات التي تحد من تدفق المعلومات؛ مما يخل بحق الجمهور في المعرفة ويحد من قدرة الإعلاميين على القيام بمهامهم على أكمل وجه.

ونتصور أن الانفكاك من القيود المفروضة على الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين لا يتم إلا من خلال تقديم رؤية جديدة لحرية الإعلام، يتحقق من خلالها قدرة الجمهور على الوصول للمعلومات دون قيود قانونية أو ضغوط مهنية، وباستقلال السياسات التحريرية لوسائل الإعلام المرئي والمسموع، وضمانات دستورية وقانونية تدعم وترسخ لهذا الحق مع الالتزام بالأخلاقيات الإعلامية.

يأتي ذلك استنادًا إلى أن الدراسات الاستشرافية باتت من الحتميات وضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، فتستخدمها الدول في بناء نفسها وتنمية سياساتها الداخلية والخارجية، ولكن الملاحظ أن حظوظ الدول العربية من الدراسات المستقبلية يكاد يكون منعدمًا، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى تكثيف جهودها للاستثمار في الدراسات المستقبلية؛ التي تمكنها من الوصول إلى سيناريوهات محتملة لكافة القضايا والظواهر المجتمعية، فاستشراف المستقبل بمثابة مهارة علمية، وعملية تقوم على دراسة التوجهات العامة داخل المجتمعات التي من الممكن أن تؤثر بطريقة ما على الأفراد، والجماعات مُستهدفة رسم نهج استباقي، وطرح سيناريوهات لشكل المستقبل يمكن تحويلها إلى واقع ملموس يرتقي بالظواهر الاجتماعية على أسس علمية موثوقة، ومعايير مبتكرة واستراتيجيات تحقق الأهداف المرجوة.

من هذا المنطلق تقدم الدراسة مجموعة من التساؤلات حول الأوضاع الراهنة والمتوقعة لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، مع محاولة استشراف مستقبلي لها خلال العقدين القادمين انطلاقًا من الدراسات المستقبلية، والإفادة من تجارب الماضي، وكذلك دراسة ملامح الواقع مع ضرورة الأخذ بالمتغيرات المتوقع حدوثها مستقبلًا.

طبقًا لما سبق تسعى الدراسة إلى رصد التطورات المستقبلية التي من الممكن أن يشهدها الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، في إطار تأثرها بالعوامل والمتغيرات والتطورات الحديثة المختلفة التي يشهدها المجتمع الفلسطيني، والكشف عن إرهاصاته

وتوضيح مساراته وتحديد معالمه، خاصة فيما يتعلق بالأكاديميين والممارسين للعمل الإعلامي المرئي والمسموع، وذلك من خلال وضع سيناريوهات مستقبلية عن الوضع المرغوب لحرية الإعلام المرئي والمسموع خلال العقدين القادمين 2041-2021.

مشكلة الدراسة:

بمراجعة التراث العلمي المرتبط بالدراسة، ومن خلال المعايشة اليومية للعمل الإعلامي، بالإضافة إلى استشارة المتخصصين في المجال الإعلامي سواء الأكاديمي أو المهني، اتضح أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؛ مما يقيد رسالتها الإعلامية كتوجهات نظام الحكم والتشريعات الإعلامية، وتأثيرات الأحزاب والتنظيمات السياسية، بالإضافة إلى الضغوط المهنية والإدارية، وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة في تقديم رؤية استشرافية لمستقبل حرية الاعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021- 2041) من وجهة نظر الأكاديميين والممارسين، وطرح اقتراحات للنهوض بها.

الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (يمنى محمد عبد المنعم، 2020)[2] استشراف مستقبل إعلام الطفل المرئي المقدم عبر القنوات الفضائية المصرية وأثر تطبيق المعايير الإعلامية الواردة بأكواد التغطية المتخصصة بما يتضمنه من كود أخلاقي للعاملين في الإعلام الموجه للطفل، بالإضافة الى تحليل بنود كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل المصري، ومقارنتها بمدونات السلوك ومواثيق الشرف الإعلامية العربية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي بالاعتماد على أسلوب التحليل الكيفي والمقابلات المتعمقة، وطُبقت الدراسة التحليلية على كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل، وتم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من الأكاديميين والخبراء قوامها 25 مبحوثًا، وأوضحت الدراسة ارتباط مستقبل إعلام الطفل بالمنظومة القانونية للدولة المصرية، وما يستتبعها من إصدار مواثيق شرف ومدونات أخلاقية كمعيار أساسي لنجاح المنتج الإعلامي في كسب ثقة الجمهور والمتخصصين، وبينت كذلك أن كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل المصري كان أقل إحكامًا وشمولية من بعض مواثيق الشرف الإعلامية بعدد من الدول العربية.

تناولت دراسة (عبد الله إبراهيم الطاهر، 2020)[3] استكشاف مستقبل الصحافة المطبوعة، في ظل المتغيرات التكنولوجية العديدة والتطورات التقنية في مجالات التواصل الاجتماعي، والوقوف على اتجاهات النخب نحو اعتماد الإعلام الجديد في متابعة

الأخبار، ورصد المؤثرات التي تركتها وسائل الإعلام الاجتماعي على عمليات الإبلاغ عن الأحداث في غرف الأخبار، واعتمدت الدراسة على منهج المسح وصحيفة الاستقصاء كأداة للدراسة، وطُبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة قوامها 150 من الإعلاميين في مملكة البحرين، من صحف (أخبار الخليج، الأيام، الوطن، البلاد، وكالة أنباء البحرين، هيئة الإذاعة والتلفزيون)، وأوضحت النتائج أن (50.4٪) من العينة المبحوثة توقعوا أن الصحف الإلكترونية قد تلغي الورقية، و (38٪) منهم توقعوا انها ستتوقف جزئيًا، كما بينت النتائج أن (74.5٪) من العينة أكدوا تأثير وسائط التواصل الاجتماعي على صياغة الأخبار؛ مما يؤكد تأثيرها بقوة على عمل الصحافة الورقية مستقبلًا.

وأجابت دراسة (Miroshnichenko, A., 2020) [4] عن التساؤل: هل ستحل الروبوتات محل الصحفيين؟ بالاعتماد على مراجعة الحالة الراهنة للصحافة الآلية، وتحليل الحجج الشائعة حول "عدم قدرة الروبوتات" التغلب على البشر في الممارسات الإبداعية، وأوضحت النتائج أن القراء في بعض الأحيان لا يستطيعون التمييز بين الأخبار المكتوبة بواسطة الروبوتات أو البشر، كما أن استخدام الروبوت أظهر نجاحًا كبيرًا في التعامل مع البيانات الضخمة وتحليلها، وتوقعت الدراسة خلال العقد القادم اعتماد غرف الأخبار بالمؤسسات الإعلامية على الروبوت لإنتاج أكبر قدر من المحتوى وبأسرع وقت ممكن؛ بما يتوافق مع اقتصاديات عمل تلك المؤسسات لزيادة عدد الزيارات والمشاهدات لمواقعها الإلكترونية.

فيما هدفت دراسة (أحمد إسماعيل محمد، 2019)[5] الكشف عن العلاقة بين الإعلام التقليدي والإعلام الجديد، ومحاولة تقديم رؤى علمية لدمج النمطين الإعلاميين، والتعرف على مآلات الإعلام التقليدي في ظل تطور الإعلام الجديد، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت على عينة من أساتذة الإعلام بالجامعات السودانية، والممارسين للإعلام المهني بالصحف والإذاعات والقنوات الفضائية السودانية قوامها (80) مبحوثًا، وأوضحت النتائج أن المحافظة على قوة الإعلام التقليدي مستقبلًا يتطلب رفع هامش الحرية ورفع كفاءة العاملين بالتدريب واستقلالية الموقف الإعلامي، كما بينت النتائج أن العلاقة بين الإعلام التقليدي والجديد أقرب إلى التكاملية منها إلى التنافسية خاصة في مجال التغطيات الحية للأحداث.

واستشرفت دراسة (FLORES C., 2019)[6] مستقبل الممارسات الصحفية وحرية الرأي والتعبير الممنوحة للصحفيين في تشيلي، من خلال دراسة ماضي وحاضر الظروف المهنية للصحافة التشيلية، وطُبقت الدراسة على عينة قوامها 15 صحفيًا عملوا في

أوقات مختلفة من تاريخ تشيلي؛ لفهم التحول الذي طرأ على الصحافة التشيلية في الخمسين عامًا الماضية، وأوضحت النتائج أن تركيز ملكية وسائل الإعلام في يد عدد من رجال الأعمال من أبرز ملامح الوضع الراهن للصحافة في تشيلي، بالإضافة إلى تعاظم دور الرقابة الحكومية على الإعلام؛ مما يقيد الحرية الممنوحة لها، وبينت الدراسة أن السيناريو الأكثر ترجيحًا لمستقبل الصحافة في تشيلي هو السيناريو التفاؤلي المتمثل في حدوث نوع من الازدهار تتضح معالمه من خلال مراجعات حقيقية لقانون الصحافة، وبالتالي سينعكس على درجة الحرية الممنوحة لها مستقبلًا، وهذا مشروط بقدرة وسائل الإعلام على خلق نموذج تجاري يسمح لها بالاستقلال، من خلال الاعتماد بشكل أساسي على الإعلانات.

واستهدفت دراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)[7] تقديم مجموعة من السيناريوهات لمستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية وانعكاساتها على الأداء المهني والاتصالي خلال العقد (2016-2026) من خلال دراسة الواقع والعوامل المؤثرة على تطور المضمون، وأداء القائم بالاتصال، ودراسة النخبة لتقديم مجموعة الرؤى التي تساعد في بناء تلك السيناريوهات، وطبقت الدراسة على المواقع الإلكترونية للهيئة العامة للتأمين الصحي والهيئة العامة للخدمات البيطرية، ومصلحة الضرائب العامة، وهيئة سكة حديد مصر، بالإضافة إلى (95) مفردة من القائمين بالاتصال في المؤسسات الحكومية محل الدراسة، وكذلك (26) مفردة من الأساتذة الأكاديميين في مجال العلاقات العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن السيناريو الأكثر ترجيحًا لمستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية هو السيناريو التفاؤلي المتمثل في حدوث طفرة وازدهار للعلاقات العامة الإلكترونية داخل هذه المؤسسات، وانعكاسها بشكل كبير على الأداء المهني والاتصالي.

أما دراسة (عطية محمد عطية مرق، 2018)[8] فقد هدفت إلى معرفة الصورة المستقبلية المرغوبة للعلاقات العامة في مصر خلال العقد (2015-2025)؛ في محاولة لتلافي المشكلات التي تواجه مهنة العلاقات العامة، بالإضافة إلى توضيح المهارات المستقبلية المطلوبة للعاملين بهذه المهنة، وتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واعتمدت على أسلوب السيناريوهات من خلال النمط الاستكشافي في الدراسات المستقبلية، وأوضحت النتائج تزايد الاهتمام بمهنة العلاقات العامة في مصر مستقبلًا؛ لقدرتها المتزايدة على تحقيق أهداف المؤسسات الحكومية والخاصة، وبينت الدراسة أن مستقبل العلاقات العامة في مصر سيتيح العديد من الفرص للقادرين على استيعاب

المتغيرات التكنولوجية والاتصالية، حيث إن السيناريو الأكثر ترجيحًا هو السيناريو التفاؤلي.

ورصدت دراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)[9] العوامل المؤثرة على مستقبل حرية الصحافة في مصر حتى 2027، وأثر ذلك على الأكاديميين والقائمين بالاتصال داخل المؤسسات الصحفية المصرية في الفترة من (2017-2027)؛ في محاولة لوضع سيناريوهات مستقبلية عن مستقبل الصحافة في مصر، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي والأسلوب المقارن، بالاعتماد على أسلوب دلفي وأسلوب السيناريوهات، وطُبقت على عينة من الأكاديميين في مختلف الجامعات المصرية، والقيادات الصحفية والممارسين بالصحف المصرية تمثل مختلف التيارات الفكرية والحزبية في المجتمع المصري قوامها (125) مفردة، وبينت النتائج أن أهم السيناريوهات المتوقع حدوثها لحرية الصحافة في مصر جاءت مرتبة على النحو التالي: سيناريو الثبات، ثم سيناريو المهنية، وأخيرًا سيناريو الفوضى، كما اتضح أن التحدي القانوني ظهر وبصورة مؤثرة في كافة السيناريوهات المتوقعة سواء في إطار سيناريو الثبات أو سيناريو التغير (المهنية، الفوضى).

واستهدفت دراسة (شيماء أنور محمد علي، 2017)[10] الكشف عن تأثير التوجه نحو عولمة وسائل الإعلام على مستقبل الأداء المهني للصحافة العربية الدولية، ومحاولة تقديم عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل الأداء المهني في صحف (الشرق الأوسط اللندنية، الحياة اللندنية، القدس العربي) خلال العقدين (2012-2032)، اعتمادًا على دراسة وتحليل ماضي وواقع الأداء المهني للصحافة العربية والدولية، واعتمدت الدراسة على نموذج الأنساق الكلية باستخدام أسلوب دلفي وأسلوب السيناريوهات كأدوات للدراسة، وطُبقت الدراسة على عينة من النخب والخبراء من أكاديميين وإعلاميين وسياسيين قوامها (60) مبحوثًا، وأوضحت النتائج أن السيناريو التشاؤمي سيطر على توجهات الخبراء فيما يتعلق بمستقبل الأداء المهني لصحف الدراسة، في حين عكس القائمون بالاتصال توجههم نحو السيناريو التفاؤلي، وأثبتت السيناريوهات المقترحة أن النظم السياسية العربية ومالك الصحيفة من أكبر المؤثرات التي تؤثر على مستقبل الأداء المهني للصحف.

سعت دراسة (عادل المبروك المزوغي، 2017)[11] إلى استشراف التوجهات المستقبلية لوسائل الإعلام الليبية حتى عام 2020 في ضوء التأثيرات الأمنية والتحولات السياسية، من خلال بناء عدد من السيناريوهات المستهدفة لمستقبل وسائل الإعلام في ليبيا، وشروط إنتاجها وتحققها في الواقع الليبي، واستخدمت الدراسة منهج المسح

والأسلوب المقارن، وتبنت الدراسة مدخل "تحليل النظم" و"أسلوب المستقبل المنظور"، بالاعتماد على أسلوب دلفي، وأسلوب كتابة السيناريوهات، وطُبقت الدراسة على عينة من الخبراء والإعلاميين والأكاديميين بالجامعات الليبية قوامها (60) مبحوثًا، وكذلك على عينة من الجمهور قوامها (200) مبحوثًا، وبينت النتائج أن أغلب الخبراء يتوقعون بقاء نمط ملكية وسائل الاعلام الليبية تابعًا للدولة، وأوضحت الدراسة أن هناك شبه إجماع من الخبراء إلى افتقار الصحف الليبية لأغلب مقومات الحياة الصحفية من حيث الشكل والمضمون والمصداقية، كما اتفق الخبراء على أن الراديو والتلفزيون اتسمتا بتقديم خدمة إخبارية عالية للجمهور في نقل الأحداث والقضايا، ورجحت النسبة الأغلب من الخبراء سيناريو الثبات ثم سيناريو التفاؤل وأخيرًا السيناريو التشاؤمي.

أما دراسة (رالا أحمد عبد الوهاب، 2017)[12] فقد استهدفت استشراف مستقبل صحافة البيانات في مصر خلال العقدين (2017-2037)، وذلك من خلال تحليل واقع صحافة البيانات في مصر، وماهية تأثيرها على مستقبل الصحافة المصرية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، من خلال تبني النمط المعياري لمجموعة السيناريوهات البديلة لمستقبل صحافة البيانات، وباستخدام أسلوب دلفي، وطبقت الدراسة على عينة من الأكاديميين الإعلاميين بالجامعات المصرية، والممارسين العاملين بالمؤسسات الصحفية المصرية قوامها (23) مبحوثًا، وبينت النتائج إجماع الخبراء على أن عدم وجود قائم بالاتصال قادر على استخدام البيانات، بالإضافة إلى التقليدية وعدم الابتكار في عرض المواد الخبرية تعتبر من أهم العوامل التي من شأنها إضعاف صحافة البيانات في الصحافة المصرية، وتبنى الخبراء السيناريو التشاؤمي لمستقبل صحافة البيانات في مصر.

وكشفت دراسة (Al Zowaimil, M., 2016)[13] عن تأثيرات الربيع العربي على حرية الصحافة في الشرق الأوسط، وانعكاساتها على التناول الإعلامي الحقيقي والموضوعي، ومدى ارتباطه بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامية، بالإضافة إلى قياس التحولات التي حدثت في مستوى الحرية الممنوحة للعمل الصحفي في الدول العربية قبل وأثناء وبعد الربيع العربي، وطُبقت الدراسة على عينة قوامها (11) خبيرًا وصحفيًا محترفًا نشطًا في مجال الإعلام من (مصر، ليبيا، تونس، واليمن)، تم اختيارهم بناءً على أهليتهم لدورهم المهني وخبرتهم وموقع دورهم وخبرتهم داخل المنطقة العربية، وأوضحت النتائج عدم وجود رضا عن مستوى حرية الصحافة في الدول العربية؛ على الرغم من أن الربيع العربي قد فتح نقاشات حول آلية تعميق هذا النوع من الحريات، إلا

أنها لا تزال في مرحلة مبكرة لتأصيل حرية الصحافة الحقيقية، وأسهمت الدولة العميقة وغياب الحكومة ودور المؤسسات المدنية في حرمان الصحافة من حريتها في الشرق الأوسط، كما أكد المبحوثون على الحاجة إلى الرقابة الذاتية في صياغة انتقاداتهم لرموز السلطة الحكومية نتيجة شعورهم بالتهديد المتواصل؛ مما يشكك في قدرة الحركات الاجتماعية على تحقيق الاستدامة والتغيير في دول الشرق الأوسط، وبالرغم من ذلك فهناك تحسينات في حرية الصحافة خاصة في النموذج التونسي؛ مما يدلل على أن ثورات الربيع العربي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لمزيد من التطورات في مستوى الحرية الممنوحة لوسائل الاعلام مستقبلًا، وهذا يتطلب دعمًا مستدامًا من قبل المؤسسات المدنية للدفاع عن التنوع الإعلامي والحفاظ عليه، وكذلك حماية حقوق جميع الصحفيين بالاعتماد على تغييرات حقيقية للوائح والقوانين التي تنظم العمل الإعلامي لضمان جودته.

ورصدت دراسة (DEAN, J, 2016)[14] عن سبل تطوير الصحافة بين الحاضر والمستقبل وماهية دور القائم بالاتصال في تطوير الصحافة القومية، واستخدمت المنهج النوعي والوصفي، وطُبقت الدراسة على عينة من الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية الأمريكية قوامها (72) مبحوثًا، وأوضحت النتائج أن تطوير شكل ومضمون المادة الصحفية، وكذلك الاهتمام بتدريب الصحفيين، وتحسين الإخراج الفني للصحف من أهم سبل تطوير الصحف القومية الأمريكية، واتفق الخبراء على أهمية دور الصحفي القائم بالاتصال في عملية تطوير الصحافة القومية من خلال الاطلاع على التكنولوجيا والاهتمام بالشباب في مخاطبة القضايا المجتمعية.

فيما استهدفت دراسة (Auman, C, 2016) [15] تقويم مفاهيم القائمين بالاتصال في الصحافة البريطانية والفرنسية والبلجيكية، ووضع رؤية موحدة لتطوير الصحف القومية، وطُبقت الدراسة على عينة قوامها 422 مفردة بواقع 130 صحفيًا بريطانيًا، 192 صحفيًا فرنسيًا، و100 صحفي من بلجيكا، وتم اختيارهم عمدًا؛ كونهم أصحاب خبرة صحفية والممارسين لمدة تزيد عن 4 سنوات، وأظهرت النتائج تقديرات إيجابية لمستقبل تطور الصحافة القومية نتيجة لمجموعة عوامل، أهمها: الحوافز المادية والمعنوية، والاهتمام بالتقنيات التكنولوجية، بالإضافة إلى الاهتمام بمعالجة القضايا الأكثر أهمية، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين تطبيق معايير الجودة الإعلامية وتحسن الآفاق المستقبلية للصحافة القومية؛ مما يؤكد توجه العينة المبحوثة الإيجابية نحو تطوير الصحافة الإلكترونية شكلًا ومضمونًا والعمل الإبداعي الصحفي.

رصدت دراسة (خالد خبريش، 2016)[16] ملامح واقع الإذاعات المحلية الليبية، والتعرف على التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها، واستخدمت الدراسة منهج الدراسات المستقبلية بالاعتماد على أسلوب دلفي، كما تم استخدام المنهج التاريخي ومنهج المسح والأسلوب المقارن، وطُبقت الدراسة على 36 خبيرًا، و400 مفردة من الجمهور، وكشفت الدراسة أن الأوضاع السياسية والتقنية الداخلية للإذاعات المحلية والمحيطة بها ليست مهيئة بشكل كامل لتقوم هذه الإذاعات بوظائفها الإعلامية، كما أن حجم تعرض الجمهور لها متدنٍ، وتبنت الدراسة سيناريو التفاؤل.

استهدفت دراسة (نهال عبد الرحمن، 2014)[17] رصد وتحليل توجهات خبراء الإعلام نحو السيناريوهات المستقبلية للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعمل في ظلها التلفزيون المصري، وتأثيراتها التي يمكن أن تنعكس على الأداء الإعلامي، والكشف عن تصوراتهم للسيناريوهات المستقبلية المحتملة لحرية التعبير في التلفزيون المصري، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي، وطُبقت الدراسة على 150 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى سيطرة السيناريوهات التطورية لحرية التعبير في التلفزيون المصري وتفوقه على السيناريو المرجعي وسيناريو الثبات.

كما استشرفت دراسة (Giacomo S., 2011)[18] مستقبل التليفزيون في عصر الإنترنت وانتشار مواقع الويب والشبكات الاجتماعية، والتي تهدد قدرة التلفزيون في مجال التفاعل الاجتماعي، خاصة أن الوسائل الرقمية تبث الفيديو الذي يحتوي على الصوت والصورة التي تميزت بها القنوات التلفزيونية عن غيرها من الوسائل الإعلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن قوة الإنترنت لم تفقد التلفزيون ميزته الاجتماعية، بل زادت هذه القدرة، وستجعل شبكة الويب العالمية والشبكات الاجتماعية مثل Twitter و Facebook تجربة التلفزيون أكثر تفاعلية واجتماعية، وبالتالي سيبدو التلفزيون في المستقبل قادر على المساهمة على نطاق واسع في تحسين قدراته في التأثير على الجمهور المستهدف؛ الأمر الذي سينعكس على تأصيل حرية الإعلام.

استهدفت دراسة (علي نجادات، 2009)[19] التعرف على مدى منافسة الصحافة الإلكترونية للصحافة الورقية في الأردن، وماهية المستقبل الذي يتنظر الصحافة الورقية الأردنية في ظل ثورة المعلومات والمعرفة، وكذلك الكشف عن ملامح العلاقة الارتباطية بين الصحافة الورقية والإلكترونية الأردنية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وطُبقت على عينة من طلبة جامعة اليرموك الوطنية قوامها (1489) طالبًا وطالبة، وأوضحت النتائج أن (63.5٪) من العينة المبحوثة ترى أن الصحافة الإلكترونية تسهم في

زيادة الحرية الصحفية والتقليل من الرقابة على ما يتم نشره، فيما أكد (75٪) من المبحوثين على أن العلاقة بين الصحافة الورقية والإلكترونية هي علاقة تكامل وتنافس.

أما دراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005)[20] فقد استهدفت استشراف مستقبل العوامل المؤثرة على الصحافة الحزبية في مصر خلال العقدين القادمين، وذلك في ضوء علاقتها بالاتجاه نحو الديمقراطية، استنادًا إلى تجارب الماضي، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي والأسلوب المقارن، واعتمدت على أسلوب دلفي، وطُبقت الدراسة على عينة من الصحف الحزبية المصرية، وأكدت النتائج على استمرار تجربة الديمقراطية والتعددية السياسية على ما هو عليه دون تغيير يذكر هو السيناريو الأكثر توقعًا بنسبة (47٪) خلال العقدين القادمين، وهذا ما سيؤثر على مستقبل الصحافة المصرية، وبينت النتائج توقع الخبراء إضعاف دور الصحف الحزبية وتعرضها لمزيد من القيود القانونية والتشريعية بنسبة (43٪).

التعليق على الدراسات السابقة وأوجه الإفادة منها.

1- اتجهت الدراسات المستقبلية نحو الاعتماد على إطار زمني لا يقل عن عشر سنوات لتطور الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يعطي دقة في الحكم والاستدلال، والدقة في النتائج التي خلصت منها السيناريوهات والمسارات المستقبلية، واعتمدت الدراسة الحالية على المستقبل المتوسط؛ مما يتيح إمكانية رصد المستقبل وصياغته على أسس علمية، بالإضافة إلى إمكانية تشغيل السيناريوهات المحتملة.

2- اعتمدت معظم الدراسات المستقبلية على أسلوبي دلفي والسيناريوهات، فيما ندر الاستعانة بأسلوب شجرة العائلة كأحد الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية، واعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب السيناريوهات، بالإضافة الى أسلوب شجرة العائلة.

3- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على منهج المسح الإعلامي والأسلوب المقارن باعتبارهما الأكثر مناسبة للدراسات المستقبلية.

4- استعانت الدراسات المستقبلية بأداة رئيسة، وهي استمارة الاستبانة للخبراء من الأكاديميين والإعلاميين، بجانب أداة المقابلة المتعمقة التي تساعد في تفسير وشرح النتائج.

5- قامت الدراسات السابقة بعرض النتائج بأسلوب السيناريوهات، حيث تم صياغة الأحداث والتطورات المتوقعة في المستقبل من خلال ثلاث

سيناريوهات: السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه)، السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري)، لسيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور)، واعتمدت الدراسة الحالية على نفس الأنواع الثلاثة لهذه السيناريوهات.

من خلال استعراض الدراسات السابقة استطاع الباحث تحديد نقاط الإفادة منها فيما يلي:

1- تعميق الإحساس بالمشكلة البحثية وأهميتها كدراسة (يمنى محمد عبد المنعم، 2020)، ودراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)، ودراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018).

2- أسهمت الدراسات السابقة في تحديد بعض الأبعاد المرجعية في الإطار المعرفي المتعلق بالعوامل المؤثرة على حرية الاعلام كدراسة (عبد الله إبراهيم الطاهر، 2020)، ودراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)، ودراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)، ودراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005).

3- ثراء الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأهمية والمنهج المستخدم واختيار العينة أفاد في بلورة إشكالية الدراسة ومنهجها كدراسة (يمنى محمد عبد المنعم، 2020)، ودراسة (عبد الله إبراهيم الطاهر، 2020)، ودراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)، ودراسة (نهال عبد الرحمن، 2014)، ودراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005).

4- تحديد الأهداف والمدخل النظري، إلى جانب تحديد الأدوات البحثية والأسلوب المستخدم في الدراسة، وتفسير النتائج وتحليلها كدراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)، ودراسة (عطية محمد عطية مرق، 2018)، ودراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018) (عادل المبروك المزوغي، 2017)، ودراسة (شيماء أنور محمد علي، 2017) ودراسة (Giacomo S., 2011)، ودراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005).

5- توسيع الجوانب المعرفية حول الضغوط والقيود التشريعية التي تقيد حرية العمل الإعلامي كدراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)، ودراسة (Auman, C, 2016)، ودراسة (DEAN, J, 2016)، ودراسة (Giacomo S., 2011، ودراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005).

6- أسهمت الدراسات السابقة في تدعيم معرفة الباحث بكيفية استشراف التوجهات المستقبلية لوسائل الإعلام كدراسة (يمنى محمد عبد المنعم، 2020)، ودراسة (عبد الله إبراهيم الطاهر، 2020)، ودراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)، ودراسة (عطية محمد عطية مرق، 2018)، ودراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)، ودراسة (عادل المبروك المزوغي، 2017)، ودراسة (شيماء أنور محمد علي، 2017)، ودراسة (رالا أحمد عبد الوهاب، 2017)، ودراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005).

7- لم تعنِ الدراسات السابقة بمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، الأمر الذي دفع الباحث إلى محاولة استنباط مسارات مستقبلية محتملة لتطور أو تراجع مستوى حرية الإعلام، معتمدًا على استقراء الواقع الإعلامي والتشريعي الراهن.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. أهمية دراسات المستقبل ذاتها؛ حيث يمكنها المساعدة في معرفة ملامح المستقبل وفك أسراره، وبالتالي يمكن محاولة إعادة تشكيله من خلال معرفة العوامل المؤثرة فيه مستقبلًا، والتحكم فيها.
2. ندرة الدراسات المستقبلية التي تناولت الظواهر الإعلامية في فلسطين بشكل عام، وحرية الإعلام المرئي والمسموع بشكل خاص، على الرغم من أهمية هذا النوع من الدراسات للتخطيط في ظل العديد من المتغيرات المحيطة بهذه الظواهر.
3. عدم وقوف الدراسة عند حد رصد وتوصيف الظاهرة فقط، بل تفسيرها وتحليلها كذلك، فضلًا عن كونها تمتد بمستويات التوصيف والاستشراف المستقبلي للظاهرة محل الدراسة؛ مما يفيد المخططين للإعلام الفلسطيني في وضع الآليات الكفيلة بتحقيق الاحتياجات المجتمعية للجمهور الفلسطيني.
4. تحاول الدراسة الربط بين الرؤى الأكاديمية والرؤى التطبيقية للممارسين، والإفادة منهما في بناء السيناريوهات لاستشراف مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، وبالتالي في تقديم رؤية علمية متكاملة لواقع حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، والتحديات التي تواجهها، وملامحها المستقبلية.

5. تمثل الدراسة محاولة لوضع صيغة مستقبلية لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، استنادًا إلى الحق في الحصول على المعلومات، باعتبار أن البحث العلمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا المجتمع، ويقدم حلولاً مستقبلية ورؤى جادة؛ بما يسهم في عمليات التنمية في المجتمع الفلسطيني.
6. تحاول الدراسة رسم خريطة كلية لمستقبل الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين من خلال استقراء الاتجاهات العامة في الماضي، وكذلك الاتجاهات المتوقع ظهورها؛ باعتبار أن دراسات المستقبل مدخل لا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات الإعلامية عمومًا والفلسطينية بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى بناء رؤية استشرافية لمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين حتى 2041، وفي إطار هذا الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

أولًا: رصد ملامح الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين.

تحاول الدراسة التعرف على واقع حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، من خلال معرفة مدى الحرية الممنوحة لتلك المؤسسات، ومدى توافر ضمانات قانونية تحميها، ورصد حالة التعددية والتنوع الإعلامي، ودرجة التزام الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بمواثيق الشرف والمهنية، ودرجة خضوعه للرقابة الرسمية، بالإضافة إلى دور نقابة الصحفيين والسياسات التحريرية في دعم تلك الحرية، وكذلك مدى ارتباطها بالحالة السياسية بالمجتمع الفلسطيني.

ثانيًا: الكشف عن العوامل المؤثرة على واقع ومستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين.

تحاول الدراسة التعرف على أهم المعوقات التي تعاني منها حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، وماهية العوامل التي تؤثر على مستقبل هذه الحرية سواء المرتبطة بالقيود القانونية والضغوط التنظيمية والإدارية، وأساليب السيطرة التي يمارسها ملاك مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.

ثالثًا: التعرف على توقعات الأكاديميين والممارسين لمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين.

ويتم ذلك من خلال التعرف على اتجاهات الأكاديميين والقيادات الإعلامية بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع نحو أفضل الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها؛ للتغلب على الإشكاليات التي تواجه حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين.

رابعًا: صياغة سيناريوهات ومسارات مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين.

ذلك من خلال تصورات وتوصيات الأكاديميين والقيادات الإعلامية بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التشريعات الإعلامية، والضغوط التنظيمية والإدارية، وشكل العلاقة بين تلك المؤسسات، والسلطة السياسية التي قد تؤثر على السيناريوهات المستقبلية ومساراتها، وماهية الشروط لتفعيلها في الواقع الفلسطيني.

الإطار النظري للدراسة:

الدراسات المستقبلية:

يعتبر الزمن جزءًا أصيلًا من الذات الإنسانية والديمومة الفكرية البشرية، فالإنتاج الحضاري والثقافي تشكل في الماضي، والحاضر ما ندركه ونتفاعل معه، فيما يمثل المستقبل الحلقة المفقودة من إدراكنا وحيزنا المعرفي، وبالتالي يسعى الإنسان عبر مراحل التاريخ المختلفة في محاولة لمعرفة شكل المستقبل مستعينًا بكل الأساليب الممكنة، والتي تطورت عبر التاريخ تبعًا للبيئة الفكرية السائدة في كل مرحلة وما يصاحبها من تطور علمي، فالتفكير المستقبلي غريزة بشرية عبر الأزمان، فلجأ الإغريق لمعابد "دلفي" ودودنا " و"برنشيدا" لاقتحام المستقبل، وهيمن التوجه المستقبلي في حضارات بابل والهند والصين، ومصر القديمة[21]، وازدهرت الدراسات المستقبلية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ارتباطًا بازدهار التخطيط الاستراتيجي بالاعتماد على السيناريوهات، والتي بدأت تظهر ملامحها في شركات الطاقة العالمية مثل شيل Shell [22]، وبالرغم من هذا البُعد الزمني لظهور وتطور الدراسات المستقبلية، إلا أن دراسات استشراف المستقبل في المنطقة العربية تعتبر متواضعة مقارنة حتى بالدول النامية[23].

فالدراسات المستقبلية يتم بنائها من خلال التمعن الجيد بحيثيات الماضي، والموضوعية في طرح البدائل والمزج الكلي بين الأساليب الكمية والكيفية، والاعتماد على طرق عدة؛ للوصول إلى نتائج علمية صحيحة من خلال خطوات منهجية معقدة ومنظمة تقود إلى صدق الاستدلال، بذلك يمكن القول إن الاستكشاف المستقبلي علم مبني على منهجية تستند إلى تحليل عقلاني لقوى التغيير القابلة للرصد، على اعتبار أن التنبؤات

التي كثيرًا ما تستند إلى فرضيات مبالغ فيها يتم استبدالها بمقاربات استكشافية أكثر دقة وحيوية، وبالتالي فالاستكشاف يلائم بصورة أفضل الأسلوب التنافسي الذي يعتريه الكثير من الشك والتعقيد[24].

مفهوم الدراسات المستقبلية:

تعددت التعريفات لمفهوم الدراسات المستقبلية؛ نظرًا لحداثتها وتعقدها، بالإضافة إلى خضوعها لقوانين مستمدة من علوم الرياضيات والاحتمالات والإحصاء، والتي يتوصل من خلالها الباحث المستقبلي إلى نتائج تتسم بالدقة واليقينية، حيث تعرفها الجمعية الدولية للمستقبلات بكونها أوسع من حدود العلم، وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عامًا، وبالتالي فهو حقل يتجاوز التخصصات العلمية يساير الظاهرة الاجتماعية في تنقلاتها مكانًا وزمانًا [25].

وثمة من يعرفها بأنها "ممارسة فكرية معرفية بحثية إبداعية، تركز على الملاحظة والوعي لتقويم تفاعل الممكنات الحاضرة للنمو، حاضنة المستقبل في سياقها البنائي الأوسع، من خلال تركيب وإعادة تركيب مكونات قاعدة معلومات لاشتقاق المرغوب فيه من عدة بدائل يمتزج في بنائها وصوغها العلم بالخيال، والتركيز على دراسة الماضي والحاضر بدلالة المستقبل" [26].

فالدراسات المستقبلية تستهدف الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية من خلال رصد التغير في ظاهرة معينة والعمل على إيجاد حلول عملية لها، وذلك بتحديد الاحتمالات المتخلفة لتطويرها في المستقبل، وتحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث مستقبلًا، وبالتالي ترجيح احتمالٍ ما على غيره من الاحتمالات، فهي تساعد من خلال مناهجها العلمية الدقيقة في التوجيه والتخطيط المؤسسي بتوفير قاعدة معلوماتية مستقبلية، وبدائل ممكنة تسبق عملية اتخاذ القرارات، في محاولة للتأثير الإيجابي في عملية التخطيط والتنفيذ، ويمكن القول بأنها "علم يحكمه قانون أساسي هو قانون التغيير والصيرورة بالإفادة من تجارب الماضي، ودراسة مزايا وإشكاليات الواقع مع ضرورة الوعي التام بالمتغيرات المستحدثة" [27].

تقوم الدراسات المستقبلية على تصور علمي ومنهجية ترسم ملامح مستقبل الظاهرة، ويسمى ذلك بميدان استشراف المستقبل، وبالتالي فهو ليس تكهنًا اعتباطيًا، لكنه مسار يعتمد على استخلاص عناصر التوقع والرؤى المستقبلية، واقتراح البدائل والسيناريوهات المتوقع حدوثها، وتعتمد الدراسات المستقبلية على أساليب عدة: كالتنبؤ، المحاكاة، بحوث

العمليات، الإسقاطات والتنبؤ الاستقرائي، دلفي، السيناريوهات، تحليل الاتجاهات، النمذجة، العصف الذهني، مصفوفة التأثير المتبادل، المنحنى الجامع، دولاب المستقبل، تحليل التدرج السببي[28]، إدارة مسح الأفق، المسح الإعلامي، استشارة الخبراء، السلاسل الإحصائية والبديهية، إنتاج الأحداث[29]، واستعان الباحث بأسلوب السيناريوهات، وشجرة العائلة كونها الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة، وفيما يلي نبذة عن كل منهما.

أسلوب السيناريوهات:

يعد أسلوب السيناريوهات من الأساليب المهمة في استشراف المستقبل، وأكثر الأدوات المنهجية استخدامًا في الدراسات المستقبلية، حيث يمثل كل سيناريو متغير محتمل الوقوع مستقبلًا، وكذلك يحدد المشكلات الرئيسة التي من المحتمل ظهورها فهو لا يحدد بدقة كيفية حدوث ظاهرة معينة أو توقيتها، ولكنه يحاول تحديد مسارات الظاهرة والمتغيرات المتحكمة في كل مسار، وبالتالي فهو أسلوب يعتمد على طريقة تحليلية احتمالية من تتبع المسار العام لتطور الأحداث، وبذلك يمكن القول بأنها وسيلة لاستكشاف الأفعال الحالية في ضوء المستقبل [30].

يعتبر السيناريو بمثابة نص مكتوب يركز على وصف الظواهر والأحداث المتوقعة وماهية العوامل المؤدية إليها، والتصرفات، وأنماط السلوك التي يمكن أن تترتب على هذه الوقائع والأحداث[31]، وبالتالي يعتبر السيناريو أداة تخطيطية تشمل تصورًا مستقبليًا يتم بناؤه على فروض منطقية، ومبرهن بأدوات تتناسب مع طبيعة السيناريو الاحتمالية[32]، فهو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين[33]؛ لذا فهو وصف رؤية مستقبلية متوقع حدوثها لظاهرة معينة مع وصف التتابع والتسلسل الزمني المحتمل ومحاور اتجاهاتها، وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية المعتمدة على فكرة: إذا- فإن، بمعنى إذا حدث (أ) فإن النتيجة ستكون (ب)، أما إذا حدث (س) فالنتيجة ستكون (ص)[34]، ويتم ذلك في ضوء المعلومات والبيانات المتوافرة حول الظاهرة، وانطلاقًا في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة للرؤية المرغوبة، وتنقسم السيناريوهات إلى سيناريوهات تنبؤية تجيب على تساؤل ماذا سيحدث؟[35]، وأخرى استطلاعية تنطلق من الوضع الراهن للظاهرة لاستطلاع ما يمكن أن تكون عليه مستقبلًا [36]، وثالثة معيارية تبدأ بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها مستقبلًا، ومن ثم صياغة متطلبات تحقيقها.

أنواع السيناريوهات:

أ. السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه): وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الراهن على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وبالتالي يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل[37].

ج. السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري): ينطلق هذا السيناريو من حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضع الحالي للظاهرة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبًا جديدًا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة؛ مما يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة لبلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة[38].

ح. السيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور): ينطلق هذا السيناريو من حدوث تحولات راديكالية في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وتُحدث المتغيرات تمزقًا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وبالتالي تؤدي إلى تغيير جذري[39].

أسلوب شجرة العائلة(Method Tree Family) :

يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في معرفة المستقبل، تقوم فكرة هذا الأسلوب على التنبؤ بالمستقبل الذي ستكون عليه الظاهرة، من خلال اتباع الخطوات العلمية لنمط الاستهداف المعياري الذي ينطلق من تحديد الأهداف المرغوب تحقيقها مستقبلًا، ثم تحديد الخطوات الكفيلة بتحقيقها، في محاولة للتحرك من الحاضر نحو المستقبل المرغوب ضمن حقل المستقبلات الممكنة [40]، وبالتالي رسم صورة ورؤية كاملة للبدائل المستقبلية المرغوب تحقيقها [41].

تساؤلات الدراسة:

1. ما ملامح الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين كما يراها الأكاديميون والممارسون؟
2. ما اتجاهات الأكاديميين والممارسين نحو العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2041-2021)؟
3. ما اتجاهات الأكاديميين والممارسين نحو العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2041-2021)؟

4. ما سيناريوهات مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021-2041) كما يراها الأكاديميون والممارسون؟
5. ما مقترحات الأكاديميين والممارسين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع "السيناريو المعياري" للنهوض بمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؟

نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الى الدراسات الوصفية الاستشرافية؛ فهي وصفية من جهة كونها تقيس الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، ومن جهة أخرى فهي من الدراسات المستقبلية كونها تكشف عن المستقبل وتحدد مساره وتبين معالمه، وتعتمد الدراسة على المقاربة المركبة أي النمط التكاملي بين الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية، والدراسات الاستهدافية أو المعيارية؛ ويعتبر هذا النمط هو الأكثر مناسبة لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى استكشاف ملامح وأبعاد المستقبل المحتمل لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، اعتمادًا على المعلومات الكمية والكيفية المتوفرة عن الظاهرة محل الدراسة، وماهية المتغيرات المؤثرة عليها، وفي ضوء هذا النمط اعتمدت الدراسة على أسلوب شجرة العائلة، وأسلوب السيناريو وصولًا إلى السيناريو الأكثر ترجيحًا في ضوء الواقع الفعلي.

منهج الدراسة:

(أ) **منهج المسح الإعلامي:** تعتمد الدراسة على منهج المسح الذي يعتبر جهدًا علميًا منظمًا للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموع الظواهر موضوع الدراسة [42]، وذلك من خلال تصميم استبانات لرصد اتجاهات وتصورات الأكاديميين والممارسين للخروج منها بالسيناريوهات والتنبؤات المحتملة، وبالتالي وضع رؤية مستقبلية لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين.

وتعتمد الدراسة على التقسيم المقترح للسيناريوهات على ثلاثة سيناريوهات [43]:

1- السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه).
2- السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري).
3- السيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور).

أساليب جمع البيانات:

1- الاستبانة كأداة للتعرف على اتجاهات الأكاديميين والممارسين حول مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، وقد استرشد الباحث في إعداده للاستبانة بدراسة (يمنى محمد عبد المنعم، 2020)، (عبد الله إبراهيم الطاهر، 2020)، (FLORES C., 2019)، (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)، (شيماء أنور محمد علي، 2017)،(Al Zowaimil, M., 2016) ؛ مما ساعد في تجويد فقرات الاستبانة النهائية للدراسة، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح درجات مقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة	معارض	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

2- السيناريوهات وشجرة العائلة باعتبارها من أساليب الدراسات المستقبلية، حيث يتم طرح هذه السيناريوهات على مجموعة من الأكاديميين والممارسين المتبنين لرؤى وتوقعات مستقبلية، وبالتالي تحليلها لتحديد الأبعاد الوصفية للسيناريوهات، ومن ثم تقييمها بناء على الأوزان الكلية للأبعاد الوصفية؛ للتوصل إلى سيناريو مستقبلي لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال الفترة من 2021 وحتى 2041.

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من الأكاديميين بكليات وأقسام الإعلام بالجامعات الفلسطينية، استنادًا إلى خبرتهم الأكاديمية والإعلامية وقدرتهم على طرح رؤى مستقبلية علمية، كما يضم مجتمع الدراسة القيادات الإعلامية بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؛ نظرًا لممارستهم اليومية للعمل الإعلامي وعلى دراية تامة بالعوامل المؤثرة على حرية الإعلام؛ مما يمكنهم من تقديم استشراف مستقبلي مبني على ممارسات تطبيقية.

عينة الدراسة:

طُبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (118) مفردة من الأكاديميين بكليات وأقسام الإعلام بالجامعات الفلسطينية، والممارسين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع

في فلسطين، اعتمادًا على العينة المتاحة (Available sample)، حيث يتم اختيار المفردات المدروسة وفقًا لعامل (الإتاحة)، وقد توزعت على النحو التالي:

- 52 مفردة من أكاديميي الإعلام بالجامعات الفلسطينية (جامعة الأقصى، الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة غزة، جامعة فلسطين، جامعة الإسراء، كليه فلسطين التقنية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية).
- 30 مفردة من قيادات القنوات التلفزيونية الفلسطينية (قناة فلسطين، قناة الأقصى، قناة الغد، قناة الكوفية، قناة فلسطين اليوم، قناة القدس اليوم).
- 36 مفردة من قيادات القنوات الإذاعية الفلسطينية (إذاعة فلسطين، صوت القدس، إذاعة الأقصى، صوت الوطن، روافد التعليمية، إذاعة الشباب، الكوفية، إذاعة التربية والتعليم).

الحدود الزمنية للدراسة:

يعتبر استشراف المستقبل جهدًا علميًا يقوم على صياغة التوقعات والتنبؤات المشروطة التي توضح معالم مجتمع ما خلال فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عامًا، وهي المستقبل المتوسط، حيث تم اختيار المستقبل المتوسط في الدراسة لأسباب عدة، أهمها: أن المستقبل القريب قد تؤثر عليه الأحداث والوقائع المفاجئة؛ مما يؤدي إلى سوء توقع المستقبل، وبالتالي عدم القدرة على تشغيل السيناريوهات المحتملة، في حين أن المستقبل غير المنظور يكون بعيدًا عن الواقع والظروف المجتمعية الحالية؛ لذا يصعب التعرف على العوامل المؤثرة على حرية الإعلام المرئي والمسموع وتحليلها وتفسيرها بشكل يستند إلى أسس علمية ومجتمعية موثوقة وملموسة، كون المستقبل البعيد يتحقق عندما نريد أن نعرف ما يمكن أن تنتهي إليه الحضارة الإنسانية بعد خمسين سنة أو أكثر[44]، ومن هنا تم اختيار المستقبل المتوسط لدراسة حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2041-2021)، حيث يتيح إمكانية رصد المستقبل وصياغته على أسس علمية تستند الى الظروف المجتمعية والواقع الحالي؛ لإثراء الدراسة وصبغها بصبغة علمية أكثر دقة، بالإضافة إلى إمكانية تشغيل السيناريوهات المحتملة التي تقدمها الدراسة بشكل متدرج.

اختبارا الصدق والثبات:

1- اختبار الصدق:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال صدق المحكمين، والذي يقصد به حساب قيمة اتفاق آراء عدد من المحكمين بشأن دلالة وأهمية فئات الاختبار أو

المقياس [45]، ولتحقيق صدق المحكمين تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من الخبراء، وأساتذة الإعلام لتقويمها، وتصويبها [1] فتمت الموافقة عليها بنسبة اتفاق بلغت (93.1٪)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

2- اختبار الثبات:

يقصد به أن تعطي أداة الدراسة (الاستبانة) النتائج نفسها إذا ما تم تطبيقها على نفس العينة، وقد تم تطبيق الأداة على عينة من الأكاديميين والممارسين، وتم إعادة التطبيق مرة أخرى على (10٪) من إجمالي العينة المبحوثة بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول، وتم الحصول على نتائج متسقة بين التطبيقين الأول والثاني بلغت (92.6٪).

مصطلحات الدراسة:

استشراف المستقبل: (اصطلاحي) "القدرة على النظر في تطورات المستقبل واحتياجاته، والقدرة على إدراك الأبعاد المستقبلية، وهو لا يهدف إلى التنبؤ بالمستقبل لكشف النقاب عما يحصل فيه، وإنما لمساعدتنا في بنائه، مما يدعونا للنظر الى المستقبل كشيء يمكن تشكيله، وأنه غير محتم ومقرر سلفًا" [46].

ويرى البعض بأنه: "اجتهاد علمي يهدف إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، وعبر فترة زمنية مقبلة، وتنطلق من بعض الافتراضات المتعلقة بالماضي والحاضر، وبالتالي إمكانية استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها ليتشكل المستقبل على نحو معين" [47].

ويعرف الباحث استشراف المستقبل إجرائيًّا بأنها: "مجموعة الرؤى والتوقعات التي يقدمها الأكاديميون والممارسون لمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، وماهية العوامل المؤثرة التي تؤثر فيها انطلاقًا من بعض الافتراضات حول الماضي والواقع الراهن".

([1]) السادة المحكمون:

1- أ. د. ماجد سالم تربان: أستاذ الصحافة الإلكترونية، كلية الإعلام، جامعة الأقصى.
2- د. إبراهيم محمود المصري: أستاذ الإعلام المساعد، كلية الإعلام، جامعة الإسراء.
3- د. أحمد إبراهيم حماد: أستاذ الإعلام والاتصال المساعد، كلية الإعلام، جامعة الأقصى.
4- د. خالد محمود أبو قوطة: أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد، قسم فنون التلفزيون، كلية فلسطين التقنية.
5- د. حسبن عبد الله سعد: أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد، كلية الإعلام الرقمي، جامعة القدس المفتوحة.

حرية الإعلام: (اصطلاحي) "الحق في نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود حكومية بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة، ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشئون العامة" [48].

ويعرف الباحث حرية الإعلام المرئي والمسموع إجرائيًا بأنه: "حق مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بنقل الأفكار والآراء وتداولها، وحقها في الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن العام دون أي قيود من الجهات الرسمية أو من مالكي تلك المؤسسات".

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما ملامح الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين كما يراها الأكاديميون والممارسون؟

جدول رقم (2) يوضح تقييم العينة المبحوثة لملامح الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين

طبيعة العمل / المتغيرات	أكاديميين		ممارسين		الاجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لا زالت في مراحلها الأولى.	41	٪78.8	50	٪75.7	91	٪77
لم تصل إلى المستوى المطلوب.	7	٪13.5	11	٪16.7	18	٪15.
وصلت إلى مستوى متقدم.	3	٪5.8	3	٪4.6	6	٪5.1
أخرى تُذكر	1	٪1.9	2	٪3	3	٪2.5
الإجمالي	52	٪100	66	٪100	118	٪100

يتضح من نتائج الجدول السابق أن (77٪) من العينة المبحوثة يرون أن حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين لا زالت في مراحلها الأولى، ويمكن إرجاع ذلك إلى الممارسات القمعية من تهديد، وملاحقة، واعتقال، وإغلاق للمؤسسات الإعلامية سواء من قبل النظام الحاكم أو من سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي يؤثر بالضرورة على تقديم محتوى يتسم بالموضوعية، وبالتالي ينعكس على جودة المحتوى المقدم للجمهور المستهدف، فيما يرى (15.3٪) بأنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يسمح بممارسة العمل الإعلامي وفق الأسس المهنية، في حين وصفها (5.1٪) منهم بأنها وصلت إلى مستوى متقدم، وتتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (غازي عودة، 2014)[49] حيث أكد (78٪) من العينة المبحوثة على أن الإعلام الفلسطيني يحجب الأخبار والآراء التي تتعارض مع سياسات السلطة أو الحكومة، وتتفق كذلك مع نتائج دراسة (ماجد طلب العاروري وآخرون، 2018)[50] التي أوضحت أن هناك إجماعًا لدى الإعلاميين

الفلسطينيين على امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية السلطات العامة، بالإضافة إلى ذلك تقوم بسحب الأخبار بعد أن يتم نشرها على المواقع الإلكترونية، ودراسة (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، 2021)[51] التي أوضحت أن مؤشر وجود قانون يضمن الحق في الحصول على المعلومات (صفر) في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدار الثلاث سنوات (2018، 2019، 2020)، وبمقارنة تقييم المبحوثين من الأكاديميين والممارسين لملامح الواقع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع نلاحظ تطابقًا شبه كامل في توجهاتهم باعتبار أن الواقع الراهن لحرية الإعلام أصبح واضحًا، ولا يحتاج كثيرًا من الجهد لمعرفة ملامحه وتفاصيله.

وأورد المبحوثون مجموعة من المؤشرات التي تدعم توجهاتهم بعدم توافر حرية للإعلام المرئي والمسموع في فلسطين أهمها: أن حرية الإعلام المرئي والمسموع مرتبطة بالحالة السياسية، وتتناغم السياسات التحريرية لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع مع الرقابة الرسمية، ويظهر تأثير أنماط الملكية على مضامينها، وعدم سيادة حالة من التعددية والتنوع الإعلامي، ولا وجود لدور إيجابي لنقابة الصحفيين في دعم حرية الإعلام المرئي والمسموع، كما أن قوانين الترخيص المعمول بها في الأراضي الفلسطينية تدعم السيطرة الحكومية، وإغلاق الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة لا يتم بأحكام قضائية، بالإضافة إلى عدم توافر ضمانات قانونية تحمي الحق في الحصول على المعلومات، وما يتبع ذلك من إجراءات تقييدية من قبل الحكومة مثل الإغلاق أو الحجب بحق المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية، ووجود توسع وتعسف في ملاحقة وتجريم الإعلاميين على خلفية النشر، وخضوع الكتاب للتهديد الرسمي أو المجتمعي استنادًا إلى عملهم الإعلامي، وعدم وجود ضمانات حقيقية للحق في الوصول إلى المعلومات، وقلة المعلومات والسجلات التي توفرها المؤسسات العامة للإعلاميين التي يحتاجونها لعملهم الإعلامي، والاعتداء على الإعلاميين ومصادرة معداتهم اللازمة للقيام بمهامهم الإعلامية، بالإضافة إلى عدم السماح بتشكيل أجسام نقابية أو أندية وجمعيات تمثل مصالح الإعلاميين خارج إطار النقابة.

السؤال الثاني: ما اتجاهات الأكاديميين والممارسين نحو العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021-2041)؟

جدول رقم (3) يوضح اتجاهات العينة المبحوثة نحو العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين

طبيعة العمل / العبارة	أكاديميون		ممارسون		الإجمالي		قيمة Z	المعنونة	الدلالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
تغير الحالة السياسية بما يدعم حرية الرأي والتعبير.	46	٪88.5	55	٪83.3	101	٪85.6	1.17	0.337	غير دالة
موائمة التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام.	47	٪90.4	49	٪74.2	96	٪81.4	2.91	0.000	دالة
الاحتكام إلى جهة مستقلة عند نشوب خلاف بين الإعلام والحكومة.	26	٪50	56	٪84.8	82	٪69.5	2.41	0.000	دالة
تدعيم التشريعات الإعلامية لحق الجمهور في المعرفة.	45	٪86.5	33	٪50	78	٪66.1	2.76	0.000	دالة
تغير القيود القانونية على الإعلام المرئي والمسموع.	25	٪48.1	51	٪77.3	76	٪64.4	2.16	0.024	دالة
زيادة الحق في الحفاظ على سرية مصادر المعلومات.	35	٪67.3	40	٪60.6	75	٪63.6	1.99	0.043	دالة
دعم التشريعات الإعلامية لقيم الديموقراطية والتعددية والأصول المهنية.	31	٪59.6	42	٪63.6	73	٪61.9	1.04	0.245	غير دالة
انعدام العقوبات على حرية البث.	22	٪42.3	47	٪71.2	69	٪58.5	2.04	0.035	دالة
عدم خضوع الإعلام المرئي والمسموع لكافة أشكال الرقابة.	15	٪28.8	34	٪51.5	49	٪41.5	2.34	0.000	دالة

تشير نتائج الجدول السابق إلى أهم العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين وفقًا لرؤية الأكاديميين والممارسين تتمثل في: تغير الحالة السياسية بما يدعم حرية الرأي والتعبير بنسبة (85.6٪)، خاصة بعد الاتجاه إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني التي تم تجميدها مدة 14 عامًا، وتسببت في حالة من الانقسام الفلسطيني، وانعكست على مؤشر الحريات العامة وعلى رأسها حرية الإعلام، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018) التي أشارت إلى أن أهم التغيرات في الأوضاع السياسية المؤثرة على وضع الصحافة في مصر يتمثل في تغير شكل النظام السياسي، خاصة بعد أحداث ثورة يناير التي أثرت على الأداء الإعلامي للصحف القومية بوجه خاص، وعلى حرية الصحافة بوجه عام.

جاءت موائمة التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام في الترتيب الثاني بنسبة (81.4٪)، كون ذلك يعد من الضمانات التي توفر المرجعية القانونية والحماية من قبل المؤسسات الدولية لحرية الإعلام، وتعطي مساحة من قدرة الإعلاميين الفلسطينيين على التحرك دوليًا، والضغط على الحكومة في حال تعرضت حقوقهم الإعلامية إلى أي تهديد أو اعتداء، ويتفق ذلك مع دراسة (ماجد طلب العاروري وآخرون، 2018)[52] التي أكدت على أنه لم يتم موائمة التشريعات الوطنية بعد توقيع فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة بما لا يوفر أيَّة مرجعية دولية لحماية ذلك الحق، ثم الاحتكام إلى جهة مستقلة عند نشوب خلاف بين الإعلام والحكومة بنسبة (69.5٪)، باعتبار أن الإعلام الفلسطيني عانى خلال السنوات الماضية من تسلط الحكومات المتعاقبة على حقه في الوصول إلى المعلومات، وحق النشر، وعدم توافر ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حريته، كما حصل تدعيم التشريعات الإعلامية لحق الجمهور في المعرفة على نسبة (66.1٪)، ثم تغير القيود القانونية على الإعلام المرئي والمسموع بنسبة (64.6٪)، وزيادة الحق في الحفاظ على سرية مصادر المعلومات بنسبة (63.6٪)، يليها دعم التشريعات الإعلامية لقيم الديموقراطية والتعددية والأصول المهنية بنسبة (61.9٪)، ثم انعدام العقوبات على حرية البث بنسبة (58.5٪)، وأخيرًا عدم خضوع الإعلام المرئي والمسموع لكافة أشكال الرقابة بنسبة (41.5٪).

بمقارنة نتائج الأكاديميين والممارسين يتضح تقدم بعض العوامل لدى الأكاديميين وتأخرها لدى الممارسين؛ فمثلًا جاءت موائمة التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام في الترتيب الأول لدى الأكاديميين بنسبة (90.4٪) وتأخرت لدى الممارسين إلى الترتيب الرابع بنسبة (74.2٪)، ويرجع ذلك إلى ارتباط الأكاديميين بالعمل الإعلامي الأكاديمي ذات العلاقة بمثاليات العمل الإعلامي، وابتعادهم عن ميدان العمل الميداني الذي يخوضه الممارسون يوميًا، وهذا يبرر تقدم عامل الاحتكام إلى جهة مستقلة عند نشوب خلاف بين الإعلام والحكومة لدى الممارسين في المرتبة الأولى وحصوله على نسبة (84.4٪)، في حين تأخر إلى المرتبة السادسة لدى الأكاديميين بنسبة (50٪)، في حين يتضح اتفاق الأكاديميين والممارسين على أن تغير الحالة السياسية بما يدعم حرية الرأي والتعبير سيؤثر بالتأكيد على حرية الإعلام المرئي والمسموع خلال العقدين القادمين، وهذا مرده إلى حالة الجمود على كافة الأطر السياسية بالمجتمع الفلسطيني؛ مما ألقى بظلاله على كل مناحي الحياة.

وبذلك تؤكد النتائج السابقة أن معظم المبحوثين غير راضين عن مستوى حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؛ وبالتالي يتطلعون إلى تطويرها من خلال أخذ العوامل المؤثرة بها في عين الاعتبار؛ بما يضمن توفير حالة من الحرية التي تسمح بممارسة العمل الإعلامي وفق الأسس المهنية، وبضمانات دولية مع توافر ضمانات قضائية محلية.

السؤال الثالث: ما اتجاهات الأكاديميين والممارسين نحو العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021-2041)؟

جدول رقم (4) يوضح اتجاهات العينة المبحوثة نحو العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين

طبيعة العمل / العبارة	أكاديميون		ممارسون		الإجمالي		قيمة Z	المعنونة	الدلالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
المناخ السياسي ومستوى الحرية المسموح بها.	48	٪92.3	57	٪86.4	105	٪89	2.00	0.046	دالة
مدى استيعاب الإعلامي للتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي.	44	٪84.6	50	٪75.8	94	٪79.8	2.18	0.020	دالة
مستوى التأهيل والتدريب للإعلاميين.	31	٪59.6	48	٪72.7	79	٪66.9	2.46	0.000	دالة
الرقابة الذاتية لدى الإعلامي.	35	٪67.3	40	٪60.6	75	٪63.6	2.11	0.031	دالة
علاقة الإعلامي برؤسائه وزملائه في العمل.	21	٪40.4	36	٪54.4	57	٪48.3	2.40	0.000	دالة
علاقة الإعلامي بالنقابات والاتحادات الإعلامية.	17	٪32.7	24	٪36.4	41	٪34.7	1.24	0.421	غير دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن المناخ السياسي ومستوى الحرية المسموح بها حظي بأعلى المراتب باتجاهات العينة المبحوثة نحو العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين بنسبة (89٪)؛ ويرجع ذلك إلى التأثيرات الكبيرة التي يتركها المناخ السياسي على الأداء المهني للعاملين بالمؤسسات الإعلامية، وما يتيحه من دعم لحرية تلقي المعلومات، ونشرها دون التعرض لمضايقات كالتهديد، والملاحقة، والاعتقال، وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)[53] التي أكدت على أن مستوى التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى استيعاب الصحفي للقوانين المنظمة للعمل الصحفي تعتبر أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأداء الصحفي، وتختلف كذلك مع نتائج دراسة (شيماء أنور محمد علي، 2017)[54] التي توصلت إلى أن النظم السياسية العربية، ومالك الصحيفة من أكبر المؤثرات على مستقبل الأداء المهني للصحف، بالإضافة إلى اختلافها مع نتائج دراسة (رالا أحمد عبد الوهاب، 2017)[55] التي بيَّنت أن العوامل التي من شأنها إضعاف صحافة

البيانات في المؤسسات الصحفية المصرية هي عدم وجود قائم بالاتصال قادر على استخدام البيانات، والتقليدية وعدم الابتكار في عرض المواد الخبرية، يليه مدى استيعاب الإعلامي للتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي بنسبة (79.7٪)، ويرجع ذلك إلى أن استيعاب الإعلامي للتشريعات التي تنظم عمل المؤسسات الإعلامية، ومرجعياتها القانونية تؤهله للعمل وفق الأسس العلمية، والمهنية الإعلامية دون تعريض نفسه ومجهوداته إلى المسائلة القانونية، ثم جاء مستوى التأهيل والتدريب للإعلاميين بنسبة (66.9٪)، باعتباره أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الأداء الإعلامي خاصة في ظل التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والذكاء الاصطناعي باعتباره حجر الزاوية في عملية النهوض بمستوى الرسالة الإعلامية، يليها الرقابة الذاتية لدى الإعلامي بنسبة (63.6٪)، ثم علاقة الإعلامي برؤسائه وزملاؤه في العمل بنسبة (48.3٪)، وأخيرًا علاقة الإعلامي بالنقابات والاتحادات الإعلامية بنسبة (34.7٪).

بمقارنة توجهات الأكاديميين والممارسين نلاحظ وجود توافق حول العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين، وجاء في المراتب الأولى ما يتعلق بالمناخ السياسي، وما تتيحه السلطات الحاكمة من مستوى حرية، وهذا يتعلق بما تقرره الحكومة من حريات، أما باقي العوامل فهي مرتبطة بالإعلامي نفسه، ومدى قدرته على استيعابه للقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الإعلامي، مستوى التأهيل والتدريب الذي يحصل عليه، ومستوى الرقابة الذاتية التي يفرضها الإعلامي على نفسه أثناء ممارسته لمهنته... وغيرها.

السؤال الرابع: ما سيناريوهات مستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021-2041) كما يراها الأكاديميون والممارسون؟

بناءً على نتائج الدراسة النظرية للمنطلقات الأساسية للسيناريوهات الميدانية، توصل الباحث إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين كما يلي:

أولًا: اتجاه الأكاديميين والممارسين نحو السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري):

ويرى حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضع الحالي لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بحلول عام 2041، مع إصلاحات كمية ونوعية للمتغيرات التي تتحكم فيها، وحاز هذا السيناريو على أعلى نسبة موافقة من العينة المبحوثة بنسبة (61٪) كأكثر السيناريوهات ترجيحًا، وبمتوسط حسابي (2.26).

جدول رقم (5) اتجاه العينة المبحوثة نحو السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري)

العبارة / الاتجاه	موافق	محايد	معارض	متوسط	الاتجاه
إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات.	٪78.8	٪5.1	٪16.1	2.63	موافق
تطور الحالة السياسية نحو الديمقراطية مما ينعكس على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪74.6	٪0	٪25.4	2.49	موافق
زيادة فعالية دور الإعلام المرئي والمسموع كوسيلة لتحقيق الشفافية.	٪72	٪9.3	٪18.7	2.53	موافق
زيادة الضمانات القانونية لحرية الإعلام المرئي والمسموع.	٪68.6	٪9.3	٪22.1	2.47	موافق
تطور الأداء المهني للقائم بالاتصال بما يحقق الاحتياجات المجتمعية للجمهور الفلسطيني.	٪65.3	٪7.6	٪27.1	2.38	موافق
إطلاق حرية الأفراد في امتلاك مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪61	٪1.7	٪37.3	2.24	موافق
مراجعات حقيقية للأداء الإعلامي لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪60.2	٪1.7	٪38.1	2.22	محايد
مزيد من التنوع والتعددية في اتجاه مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪58.5	٪4.2	٪37.3	2.21	موافق
تدني مستوى الرقابة الرسمية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪58.5	٪4.2	٪37.3	2.21	محايد
التزام الإعلام المرئي والمسموع بالأخلاقيات المهنية.	٪56.8	٪5.1	٪38.1	2.19	محايد
تضاعف دور الرقابة المجتمعية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪55.9	٪4.2	٪39.9	2.16	محايد
انتعاش وازدهار دور نقابة الصحفيين في دعم حرية الإعلام المرئي والمسموع.	٪52.5	٪2.6	٪44.9	2.08	محايد
زيادة المناقشات للقضايا المجتمعية في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪46.6	٪0	٪53.4	1.93	محايد
اعتماد الإعلام المرئي والمسموع على المتخصصين والفاعلين المؤثرين.	٪44.1	٪2.5	٪53.4	1.91	محايد

توضح بيانات الجدول السابق الافتراضات الفرعية للسيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري) كما يلي: إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، وتطور الحالة السياسية نحو الديمقراطية؛ مما ينعكس على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وزيادة فعالية دور الإعلام المرئي والمسموع كوسيلة لتحقيق الشفافية، وزيادة الضمانات القانونية، وتطور الأداء المهني للقائم بالاتصال بما يحقق الاحتياجات المجتمعية للجمهور الفلسطيني، وإطلاق حرية الأفراد في امتلاك المؤسسات الإعلامية، واعتماد مراجعات حقيقية للأداء الإعلامي، وزيادة التنوع والتعددية في ملكية مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وتدني مستوى الرقابة الرسمية، والالتزام بالأخلاقيات المهنية، وتضاعف دور الرقابة المجتمعية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وانتعاش وازدهار دور نقابة

الصحفيين، وزيادة المناقشات للقضايا المجتمعية، بالإضافة إلى اعتماد الإعلام المرئي والمسموع على المتخصصين والفاعلين المؤثرين.

ويتفق ذلك مع دراسة (FLORES C., 2019)[56] حيث أوضحت أن السيناريو الأكثر ترجيحًا لمستقبل الصحافة في تشيلي هو السيناريو التفاؤلي المتمثل في حدوث نوع من الازدهار تتضح معالمه من خلال مراجعات حقيقية لقانون الصحافة، وبالتالي سينعكس على درجة الحرية الممنوحة لها مستقبلًا، ودراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)[57] التي بينت أن السيناريو التفاؤلي لمستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية في مصر هو السيناريو الأكثر ترجيحًا، ودراسة (عطية محمد عطية مرق ، 2018)[58] التي توصلت إلى موافقة (63.2٪) من النخب المصرية على السيناريو التفاؤلي لمستقبل العلاقات العامة في مصر حتى عام 2025م، حيث حاز على أعلى نسبة موافقة للسيناريوهات المتوقعة، وكذلك ما توصلت إليه دراسة (شيماء أنور محمد علي، 2017)[59] التي أشارت إلى ترجيح القائمين بالاتصال السيناريو التفاؤلي فيما يتعلق بمستقبل الأداء المهني للصحافة العربية والدولية، كما تتفق مع نتائج دراسة (Al Zowaimil, M., 2016)[60] التي أوضحت وجود تحسينات في حرية الصحافة في الشرق الأوسط خاصة في النموذج التونسي؛ مما يدلل على أن ثورات الربيع العربي كانت بمثابة نقطة الانطلاق لمزيد من التطورات في مستوى الحرية الممنوحة لوسائل الاعلام مستقبلًا، ودراسة (نهال عبد الرحمن، 2014)[61] التي أوضحت سيطرة السيناريوهات التطورية لحرية التعبير في التلفزيون المصري وتفوقه على السيناريو المرجعي وسيناريو الثبات، وتتفق كذلك مع دراسة (Auman, C, 2016) [62] التي أظهرت النتائج تقديرات إيجابية لمستقبل تطور الصحافة القومية نتيجة لمجموعة عوامل، أهمها: الحوافز المادية والمعنوية والاهتمام بالتقنيات التكنولوجية، ووجود علاقة موجبة بين تطبيق معايير الجودة الإعلامية وتحسن الآفاق المستقبلية للصحافة القومية.

واختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)[63] التي بيَّنت أن أهم السيناريوهات المتوقع حدوثها لحرية الصحافة في مصر جاءت مرتبة على النحو التالي: سيناريو الثبات ثم سيناريو المهنية وأخيرًا سيناريو الفوضى، ودراسة (رالا أحمد عبد الوهاب، 2017)[64] التي أكدت تبنِّي الخبراء السيناريو التشاؤمي لمستقبل صحافة البيانات في مصر خلال العقدين (2017-2037)، ودراسة (عادل المبروك المزوغي، 2017)[65] حيث رجَّح أغلب الخبراء سيناريو الثبات ثم سيناريو التفاؤل، وأخيرًا السيناريو التشاؤمي فيما يتعلق ببقاء نمط ملكية وسائل الإعلام الليبية تابعًا للدولة.

ثانيًا: اتجاه الأكاديميين والممارسين نحو السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه):

ويرى استمرار سيطرة الوضع الراهن لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بحلول عام 2041م، مع استمرار نوعية المتغيرات التي تتحكم فيها، وجاء في المرتبة الثانية أو متوسط احتمالية الحدوث، ووافق عليه (30.8٪) من العينة المبحوثة، وبمتوسط حسابي (1.70).

جدول رقم (6) اتجاه الأكاديميين والممارسين نحو السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه)

الاتجاه / العبارة	موافق	محايد	معارض	متوسط	الاتجاه
سيادة حالة من الجمود على حرية الإعلام المرئي والمسموع.	٪37.3	٪12.7	٪50	1.87	محايد
عدم إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات.	٪12.7	٪6.8	٪80.5	1.32	معارض
عمل نقابة الصحفيين يبقى في حدود الحرية المسموح بها من قبل الجهات الرسمية.	٪39	٪8.5	٪52.6	1.86	محايد
عدم وجود تنوع في أنماط ملكية مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪31.4	٪2.5	٪66.1	1.65	معارض
بقاء القوانين المقيدة للإعلام المرئي والمسموع على حالها.	٪33.9	٪11	٪55.1	1.79	محايد
مراعاة السياسات التحريرية في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع لمصالح مالكيها.	٪29.7	٪18.6	٪51.7	1.78	محايد
تسود حالة من الضبابية حول الرقابة المجتمعية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪18.6	٪7.7	٪73.7	1.45	معارض
ثبات قانون ترخيص مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪39.8	٪3.4	٪56.8	1.83	محايد
عدم وجود مراجعات مهنية لعمل مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪19.5	٪5.1	٪75.4	1.44	معارض
انعكاس الحالة السياسية على حرية الإعلام المرئي والمسموع.	٪45.8	٪10.2	٪44	2.02	محايد

توضح بيانات الجدول السابق الافتراضات الفرعية للسيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه) كما يلي: انعكاس الحالة السياسية على حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؛ ويرجع ذلك إلى تخوف العينة المبحوثة من استمرار الجمود في الحالة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني الناتجة عن الانقسام الفلسطيني المستمر منذ 14 عامًا، وثبات قانون ترخيص مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع بما يمثله من قيود رسمية على ملكية تلك المؤسسات وعملها الإعلامي، بالإضافة إلى أن عمل نقابة الصحفيين يبقى في حدود الحرية المسموح بها من قبل الجهات الرسمية، ومردود ذلك إلى ما شاب عملية انتخاب أعضاء نقابة الصحفيين من جدل عميق حول مشروعية تلك

الانتخابات، وتدخل النظام في كل مراحلها، وكذلك سيادة حالة من الجمود في حرية الإعلام المرئي والمسموع، وبقاء القوانين المقيدة للإعلام المرئي والمسموع على حالها، وعدم وجود تنوع في أنماط ملكية مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، ومراعاة السياسات التحريرية في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع لمصالح مالكيها، وعدم وجود مراجعات مهنية لعمل مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وسيادة حالة من الضبابية حول الرقابة المجتمعية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وعدم إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عطية محمد عطية مرق ، 2018)[66] التي توصلت إلى موافقة (40٪) من النخب المصرية على سيناريو الثبات لمستقبل العلاقات العامة في مصر حتى عام 2025م، بحيث يأتي في الترتيب الثاني للسيناريوهات المتوقعة، ودراسة (أسماء عشري برعي محمدين، 2019)[67] التي توصلت إلى أن سيناريو بقاء الوضع القائم (الثبات- المرجعي) لمستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية في مصر يأتي في الترتيب الثاني للسيناريوهات المحتملة، واختلفت مع نتائج دراسة (عادل المبروك المزوغي، 2017)[68] التي بينت أن أغلب الخبراء يتوقعون بقاء نمط ملكية وسائل الإعلام الليبية تابعًا للدولة، ورجحت النسبة الأغلب منهم سيناريو الثبات ثم سيناريو التفاؤل وأخيرًا السيناريو التشاؤمي، وكذلك دراسة (شيم عبد الحميد قطب، 2005)[69] التي توصلت إلى أن استمرار تجربة الديمقراطية والتعددية السياسية على ما هو عليه دون تغيير يذكر هو السيناريو الأكثر توقعًا.

ثالثًا: اتجاه الأكاديميين والممارسين نحو السيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور):

يذهب هذا السيناريو إلى حدوث تحولات راديكالية في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بحلول عام 2041م؛ مما يؤدي إلى تدهورها أكثر مما هي عليه في الوضع الراهن وتتراجع، مما ينعكس على قدرة تلك المؤسسات من القيام بعملها وفق الأسس المهنية، حيث رفض الأكاديميون والممارسون السيناريو التشاؤمي، وكان ضعيف احتمالية الحدوث، ولم يوافق عليه سوى (8.2٪) من العينة المبحوثة، وبمتوسط حسابي (1.68).

جدول رقم (7) اتجاه الأكاديميين والممارسين نحو السيناريو التشاؤمي (الانهيار_ التدهور).

العبارة / الاتجاه	موافق	محايد	معارض	متوسط	الاتجاه
مزيدًا من تدخل الحكومة بقمع مؤسسات الإعلام المرئي، والمسموع كالإغلاق، والغرامات، والسجن.	٪15.3	٪33.9	٪50.8	1.83	محايد
خضوع السياسات التحريرية في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع للتوجهات الحكومية.	٪21.2	٪30.5	٪48.3	1.82	محايد
تزايد الهيمنة الرسمية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪19.5	٪30.5	٪50	1.80	محايد
تراجع استقلالية وحيادية مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.	٪13.6	٪32.2	٪54.2	1.78	محايد
تدنى دور الرقابة المجتمعية على مؤسسات الإعلام المرئى والمسموع.	٪14.4	٪29.7	٪55.9	1.74	محايد
تنوع وتضاعف التشريعات المقيدة لحرية الإعلام المرئى والمسموع.	٪15.3	٪28.8	٪55.9	1.73	محايد
تراجع دور نقابة الصحفيين في دعم حرية الإعلام المرئى والمسموع.	٪8.5	٪28	٪63.5	1.65	معارض
خضوع مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع لضغوط مجتمعية ورسمية.	٪5.9	٪28.8	٪65.3	1.64	معارض
تدهور الأخلاقيات المهنية بمؤسسات الإعلام المرئى والمسموع.	٪5.1	٪25.4	٪69.5	1.56	معارض
امتناع الإعلام المرئي والمسموع عن انتقاد الفساد الحكومي خشية من الملاحقات القانونية.	٪10.2	٪21.2	٪68.6	1.53	معارض
عدم وجود آلية واضحة للحصول على المعلومات.	٪0	٪22	٪78	1.44	معارض

توضح بيانات الجدول السابق الافتراضات الفرعية للسيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور) كما يلي: سيزيد تدخل الحكومة بقمع مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع كالإغلاق والغرامات والسجن، وخضوع السياسات التحريرية فيها للتوجهات الحكومية، وتزداد الهيمنة الرسمية على مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، وتتراجع استقلاليتها وحياديتها، ويتدنى دور الرقابة المجتمعية عليها، وتتنوع وتتضاعف التشريعات المقيدة لحريتها، ويتراجع دور نقابة الصحفيين في دعم حرية الإعلام المرئي والمسموع، وستخضع مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع لضغوط مجتمعية ورسمية، وتتدهور الأخلاقيات المهنية بها، وتمتنع تلك المؤسسات عن انتقاد الفساد الحكومي خشية من الملاحقات القانونية، ولن يكون هناك آلية واضحة للحصول على المعلومات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عطية محمد عطية مرق ، 2018)[70] التي توصلت إلى موافقة (18٪) من النخب المصرية على السيناريو التشاؤمي لمستقبل العلاقات العامة في مصر حتى عام 2025م، حيث رفض الأكاديميون والممارسون على حد سواء السيناريو التشاؤمي، ودراسة (أسماء عشري برعي حسين، 2019)[71] حيث أظهرت

العينة المبحوثة درجة معارضة بأعلى النسب على الإطلاق تجاه السيناريو التشاؤمي لمستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية في مصر، وكذلك نتائج دراسة (عادل المبروك المزوغي، 2017)[72] التي توصلت إلى أن الخبراء يتوقعون السيناريو التشاؤمي لمستقبل وسائل الإعلام الليبية في ضوء التحديات الأمنية والتحولات السياسية، بالإضافة إلى اتفاقها مع نتائج دراسة (شريهان محمود أبو الحسن، 2018)[73] التي أوضحت أن السيناريو الأخير المتوقع لمستقبل حرية الصحافة في مصر هو سيناريو الفوضى.

السؤال الخامس: ما مقترحات الأكاديميين والممارسين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع "السيناريو المعياري" للنهوض بمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين؟

قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات التي تمثل سيناريو معياري (استهدافي) لمستقبل حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين (2021-2041)، وقد وافق أغلب العينة المبحوثة على الخطوات التالية: تعزيز حرية الإعلام المرئي والمسموع من خلال مواد قانونية يتضمنها القانون الأساسي الفلسطيني، تقييد قوانين الترخيص التي تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، سرعة إقرار حق الجمهور في المعرفة، ووضوح القيود المفروضة على حق الحصول على المعلومات، الاحتكام إلى جهات مستقلة عند نشوب خلاف بين الحكومة من جهة ومؤسسات الإعلام المرئي والمسموع من جهة أخرى، إيقاف كافة أشكال التهديد والاعتقال بحق الإعلاميين على خلفية عملهم الصحفي، ضرورة إيجاد مواد قانونية تجرم قيام المسئولين الحكوميين بالتحريض على وسائل الإعلام، إلغاء أيَّة مواد قانونية تسمح بالرقابة الحكومية على وسائل الإعلام المرئي والمسموع، التقليل من هيمنة وسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات، الالتزام بالمعايير المهنية لتعيين الإعلاميين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، التزام الممارسين بمواثيق أخلاقية ومهنية متفق عليها، مراعاة السياسات التحريرية في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع لاحتياجات واهتمامات الجمهور المستهدف، السماح بتنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم السماح بتركيزها في فئات محددة، وتضمين النصوص القانونية تنوع ملكية وسائل الإعلام على مستوى القطاع الخاص والعام والحزبي، وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي، عدم فرض أيَّة ضريبة مضافة على شراء أو استيراد معدات الإنتاج والبث، العدالة في الدعم الحكومي المالي لوسائل الإعلام

على أساس حصة السوق، السماح للإعلاميين بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية، السماح للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع بتشكيل أجسام تمثيلية في مؤسساتهم مع ضمان مهنية واستقلالية الجسم النقابي الممثل لهم.

قدم المبحوثون مقترحات لتطوير حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بجوانبها المختلفة، فعلى الجانب القانوني اقترحوا: زيادة الضمانات القانونية لحرية الإعلام المرئي والمسموع، الضمان الدستوري لمبدأ حرية الرأي والتعبير بما يتماشى مع الاتفاقات والمواثيق الدولية والاقليمية، ضرورة إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، وإيجاد آلية واضحة لضمان هذا الحق، موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام، زيادة الضمانات القضائية في المحاكم الفلسطينية لحرية الإعلام، إعادة النظر بالمواد القانونية لترخيص مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، تقييد الاستثناءات بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بصياغات محددة بدقة، تجريم الإجراءات التقييدية من قبل السلطات الرسمية كالإغلاق والحجب المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة، ضرورة إنعاش دور نقابة الصحفيين في دعم حرية الإعلام، وتعزيز ثقافة التسامح والقبول بالرأي واحترام النقد ووجهات النظر المختلفة.

كما قدَّموا مقترحات متعلقة بملكية مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، أهمها: زيادة التنوع والتعددية في ملكية تلك المؤسسات، عدم إيجاد ملكيات مشتركة من قبل الحكومة ومقربين منها بهدف السيطرة على المعلومات وإنتاجها وتوزيعها، ضرورة عدم استخدام الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام كوسيلة ضغط للسيطرة على المؤسسات المستقلة، عدم فرض رقابة تحريرية على وسائل الإعلام المرئي والمسموع، إطلاق الحرية للأفراد لامتلاك وسائل الإعلام المرئي والمسموع دون قيود، تقييد شروط الترخيص لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع بما لا يتعارض مع الصالح العام، تحرير مؤسسات الإعلام الرسمي من سيطرة الدولة باعتبارها ملك عام وتحويلها إلى جهات مستقلة كالهيئات القضائية.

وقدَّموا مقترحات لتطوير الأداء المهني بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، أهمها: ضرورة استيعاب الإعلاميين للتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي، التوسع في برامج التأهيل والتدريب للإعلاميين بما يضمن قيامهم بمهامهم الإعلامية وفق الأصول المهنية المتعارف عليها، وضع برامج وخطط طويلة الأجل لتطوير قدراتهم الاتصالية، رفع المستوى الثقافي والسياسي والاجتماعي للممارسين ودرجة معرفتهم بالمجتمع الفلسطيني وطبيعته ومشكلاته مع توسيع مداركهم وقدراتهم، تأصيل أخلاقيات المهنة ومواثيق

الشرف الإعلامية، توفير مناخ مادي ونفسي مناسب للممارسين وإعطائهم الفرصة لإظهار قدراتهم ومهاراتهم، تدريبهم على الأدوات التكنولوجية والاتصالية الحديثة، دعم الرقابة الذاتية لدى الممارسين بما يتفق مع احتياجات الأمن القومي الفلسطيني، تشجيع مفاهيم الديمقراطية والموضوعية والحيادية في نقل ونشر المعلومات لدى العاملين بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.

كذلك قدَّم المبحوثون مقترحات لتطوير الإنتاج الإعلامي بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، أهمها: ضرورة الإفادة من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تغطية الإنتاج الإعلامي لاحتياجات الجمهور الفلسطيني في كافة المجالات الحياتية، ارتباط الرسالة الإعلامية المقدمة بالقضايا المركزية للشعب الفلسطيني، الاهتمام بخدمة الجمهور بغض النظر عن رضا المؤسسة الرسمية عن المضمون المقدم، مراعاة المصداقية والموضوعية في الإنتاج الإعلامي بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، الالتزام بالأخلاقيات المهنية ومواثيق الشرف الإعلامية، زيادة المناقشات للقضايا المجتمعية، تطوير دور الإعلام المرئي والمسموع كوسيلة لتحقيق الشفافية، إيجاد مراجعات حقيقية للأداء الإعلامي، تأصيل دور الرقابة المجتمعية، الاعتماد على المتخصصين والفاعلين المؤثرين، الإفادة من الأبحاث والدراسات الإعلامية الأكاديمية في دراسة الجمهور، إيجاد برامج تقييم قبلي وبعدي للرسالة الإعلامية المقدمة، الإفادة القصوى من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المضمون الإعلامي، عرض كافة وجهات النظر حول القضايا المطروحة، الاهتمام بتطوير تكنولوجيا إنتاج المواد الإعلامية، وضع استراتيجية طويلة المدى لأنشطة مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع.

الاستنتاجات:

1- كشفت النتائج أن معظم مفردات العينة المبحوثة يرون بأن حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين لا زالت في مراحلها الأولى، في حين وصفها (5.1٪) منهم بأنها وصلت إلى مستوى متقدم؛ مما يدلل على عدم رضاهم عن المستوى الذي وصلت إليه، وهناك تطابق شبه كامل في توجهات الأكاديميين والممارسين حول هذا الواقع.

2- تبين النتائج أن أهم العوامل المؤثرة في حرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين وفقًا لرؤية الأكاديميين والممارسين تتمثل في: تغير الحالة السياسية بما يدعم حرية الرأي والتعبير بنسبة (85.6٪)، وموائمة التشريعات الفلسطينية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الإعلام بنسبة (81.4٪)،

والاحتكام إلى جهة مستقلة عند نشوب خلاف بين الإعلام والحكومة بنسبة (69.5٪)، وتدعيم التشريعات الإعلامية لحق الجمهور في المعرفة بنسبة (66.1٪)، مما يوضح تطلع الأكاديميين والممارسين على حد سواء إلى تطوير درجة الحرية الممنوحة لمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، مع أخذ العوامل المؤثرة بها في عين الاعتبار؛ بما يضمن توفير حالة من الحرية التي تسمح بممارسة العمل الإعلامي وفق الأسس المهنية وبضمانات دولية، مع توافر ضمانات قضائية محلية.

3- أوضحت الدراسة أن المناخ السياسي ومستوى الحرية المسموح تعد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي المرئي والمسموع في فلسطين خلال العقدين القادمين بنسبة (89٪)، يليها مدى استيعاب الإعلامي للتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي بنسبة (79.7٪)، ثم مستوى التأهيل والتدريب للإعلاميين بنسبة (66.9٪).

4- كشفت النتائج عن بروز السيناريو التفاؤلي (الإصلاحي- التحول الجذري) كأكثر السيناريوهات ترجيحًا لحرية الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين بحلول عام 2041، بأعلى نسبة موافقة بلغت (61٪)، وبمتوسط حسابي (2.26)، وجاء السيناريو المرجعي (الثبات- استمرار الوضع على ما هو عليه) متوسط احتمالية الحدوث بنسبة موافقة (30.8٪)، وبمتوسط حسابي (1.70)، وأخيرًا السيناريو التشاؤمي (الانهيار- التدهور) ضعيف احتمالية الحدوث بنسبة موافقة (8.2٪)، وبمتوسط حسابي (1.68).

التوصيات والمقترحات:

1- ضرورة إطلاق الحريات الإعلامية في فلسطين على كافة الأصعدة؛ مما يتطلب من الجهات التشريعية الفلسطينية مراجعة حقيقية لجدوى القوانين المقيدة لحرية الإعلام المرئي والمسموع، ومتابعة كل المخالفات المتعلقة بتطبيق ذلك، الأمر الذي سينعكس على قدرة المؤسسات الإعلامية في النهوض بمهامها الأساسية ذات العلاقة برفع درجة الوعي المجتمعي ودعم المشاركة المجتمعية.

2- إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات في الأراضي الفلسطينية من قبل المجلس التشريعي الذي تم تقديمه كمسودة منذ عام 2005م؛ لما لهذا القانون من أهمية قصوى في دعم حرية الإعلام ودفع عجلة التنمية في المجتمع الفلسطيني بناء على أسس ديمقراطية.

3- إنشاء مجلس قومي مستقل لتنظيم الإعلام المرئي والمسموع بقرار رئاسي من قبل رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية يختص بضمان حرية الإعلام، ووضع المعايير اللازمة لضبط أصول المهنة، وأخلاقياتها.

4- إجراء تعديلات تشريعية تضمن حرية الإعلام والصحفيين من جهة، وتعمل على إلزامهم من جهة أخرى بتطبيق المبادئ، والمعايير المهنية للإعلام المرئي والمسموع، وتقديم مضمون إعلامي جاد، ومتوازن، وهذا يتطلب متابعة حثيثة من قبل نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

5- صياغة وتطوير مدونة سلوك للقائم بالاتصال في مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع الفلسطينية من قبل نقابة الصحفيين الفلسطينية، والاتحادات النقابية بالمؤسسات الإعلامية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني نابعة من الأخلاقيات المهنية، ومواثيق الشرف الإعلامية لتكون بمثابة خارطة طريق توجه عمل تلك المؤسسات.

6- تثير الدراسة مستقبلًا إجراء مزيد من البحوث الاستشرافية التي تتناول تأثيرات السياسة التحريرية والمالكين على صناعة المحتوى بمؤسسات الإعلام المرئي والمسموع في فلسطين، ودراسات كيفية لمستقبل تأثير التكنولوجيا الحديثة خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي على الممارسات المهنية للقائمين بالاتصال في الإعلام الفلسطيني، وكذلك دراسة تأثير الحالة السياسية في المجتمع الفلسطيني على الأداء المهني للإعلام وعلاقتها بمستوى الحريات الممنوحة لها.

المراجع:

1- غازي أحمد بني عودة، الإعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير، **المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية**، 2014، ص17.

2- يمنى محمد عبد المنعم، استشراف مستقبل الإعلام المرئي الموجه للطفل عبر القنوات الفضائية المصرية في ضوء كتيب المعايير الإعلامية "كود المحتوى الإعلامي الموجه للطفل"، **مجلة البحوث الإعلامية**، ع 54، ج 6، (جامعة الأزهر: كلية الإعلام، 2020) ص ص4250:4196.

3- عبد الله إبراهيم الطاهر، اتجاهات الإعلاميين في دول مجلس التعاون نحو مستقبل العمل الصحافي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، م 7، ع 3، (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2020).

4- Miroshnichenko, A., (2020). AI to Bypass Creativity. Will Robots Replace Journalists? The Answer Is Yes, Information, Switzerland 9, (7), doi:10.3390/info9070183.

5- أحمد إسماعيل محمد، مستقبل الإعلام التقليدي في ظل فعالية الإعلام الجديد، **مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية**، م 21، ع 1، (جامعة الأزهر: عمادة البحث العلمي، 2019) ص ص 234:219.

6- FLORES C., (2019). Media and Democracy: The past, present and the future of press freedom in Chile. **Master Thesis**, Hacettepe University Graduate School of Social Sciences, Ankara.

7- أسماء عشري برعي محمدين، مستقبل العلاقات العامة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية وانعكاساتها على الأداء المهني والاتصالي خلال العقد (2016- 2026)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة سوهاج: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2019).

8- عطية محمد عطية مرق، اتجاهات النخبة نحو مستقبل العلاقات العامة في مصر خلال العقد القادم (2015_ 2025) _ دراسة استشرافية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة سوهاج: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2018).

9- شريهان محمود أبو الحسن، العوامل المؤثرة على مستقبل حرية الصحافة في مصر: دراسة استشرافية حتى عام 2027، **المؤتمر العلمي الثالث "نحو أجندة مستقبلية لبحوث الإعلام-إشكاليات التحول من النمطية إلى التجديد والإبداع"**، (جامعة الشروق: ٢٣- ٢٤ أبريل، 2018).

10- شيماء أنور محمد علي، تأثير التوجه نحو عولمة وسائل الإعلام على مستقبل الأداء المهني للصحافة العربية الدولية – دراسة لسيناريوهات التطور المستقبلي 2012-2032، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2017).

11- عادل المبروك سليمان المزوغي، مستقبل وسائل الإعلام الليبية في ضوء التحديات الأمنية والتحولات السياسية 2014-2020، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2017).

12- رالا أحمد عبد الوهاب، هبه محمد عبد الرازق، مستقبل صحافة البيانات في مصر خلال العقدين القادمين "2017-2037"، **المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال**، ع 19، (جامعة الأهرام الكندية، 2017) ص ص 120-137.

13- Al Zowaimil, M., (2016). After the Arab Spring: An Analysis of the Future of Journalism in the Middle East, **Master Thesis**, Auckland University of Technology, New Zealand.
14- Dean, J. J.(2016). Toward A Development for Current State and Future of Journalism: Understanding the Relationship Between Newspaper Reporter and National Journalism Development in The Age of Media Booming, **PhD Thesis**, University of Oregon: USA.
15- Auman, C., (2016). An appraisal analysis of British, French, and Belgian National press Future and Development and the Role of Journalists, **Master Thesis**, University of Gent, Belgium.
16- خالد خبريش، مستقبل الإذاعات المحلية الليبية في ظل المتغيرات السياسية والتقنية: دراسة تطبيقية، **دكتوراه غير منشورة**، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2016).
17- نهال عبد الرحمن، الدستور المصري الجديد وحرية التعبير: دراسة استطلاعية عن واقع ومستقبل التلفزيون المصري، **المؤتمر العلمي الدولي العشرين لكلية الإعلام جامعة القاهرة "مستقبل الإعلام المصري في ظل دستور 2014"**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 22-23 يونيو، 2014).
18- Giacomo S., (2011), social T.V: The future of television in the internet Age, **Master Thesis**, Massacthusette of techonology.
19- علي نجادات، مستقبل الصحف الورقية الأردنية في مواجهة الصحف الإلكترونية في ظل ثورة المعلومات والمعرفة، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، م 2، ع 2، (الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، 2009) ص ص 169: 190.
20- شيم عبد الحميد قطب، العوامل المؤثرة على مستقبل الصحافة الحزبية في مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2005).
21- Valaskakis, K., (2010), Notes on relativity in future studies, **Technological Forecasting & Social Chang**, p. 1467
22- ميشال غودي، قيس الهمامي، الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج، كراس ليبسور، الكراس رقم 20، باريس، **مخبر البحث في الاستشراف والاستراتيجيات والتنظيم**، 2007، ص24.
23- إدجار جول، ترجمة محمد العربي، **الدراسات المستقبلية في مصر: الإطار، الأمثلة، الرؤى**، (مكتبة الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2013) ص22.
24- تيري دي مونبرال وجاك كلين، **موسوعة الاستراتيجيات**، ط1، ترجمة علي محمود مقلد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011) ص161.
25- محمد بن أحمد حسن النعيري، **أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي**، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2009) ص31.
26- طارق عبد الرؤوف عامر، **الدراسات المستقبلية . مفهومها . أساليبها . أهدافها**، ط1، (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2006) ص30.
27- شريهان محمود أبو الحسن، مستقبل حرية الصحافة في مصر: دراسة استشرافية للعوامل المؤثرة حتى عام 2026، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة جنوب الوادي: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2012) ص3.

28- وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007) ص ص 19:116.

29- نواف مبدان الجشعمي، **دراسات استشراف المستقبل ودورها في دعم اتخاذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة- دراسة ميدانية**، (الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة، 2017) ص ص76-98.

30- Godet, M., & Durance, Ph., (2010). Scenario building: uses and abuses, **Technological Forecasting & Social Chang**, Vol. 77, No. 9, p.1488.

31- Andres, H., Luis P., (2014) Blog Del Marco and the Future of Citizen Journalism, **Culture & Society**, vol. 15, no. 2., p.81.

32- سلمى جبري، بناء السيناريوهات التخطيطية في الدراسات التنظيمية- حالة دراسية: دمشق، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة دمشق: كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2013) ص14.

33- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م 4، ع 2، (الجزائر: جامعة أم البواقي، 2011) ص ص 201-203.

34- Timothy Mack, (2001). The Subtle Art of Scenario Building, **Futures Research Quarterly,** Vol.17.No 2, p98.

35- Borjeson, le., (2006). Scenario Types and techniques: towards a user's guide, **Futures**, Vol., 38, pp. 723- 739, p. 726.

36- محرز حسين غالي، اتجاهات النخب الصحفية المصرية نحو مستقبل صناعة الصحافة في مصر خلال العقد (2004- 2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2007) ص56.

37- حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 21، (جامعة الجزائر، 2004) ص194.

38- أسماء عشري برعي محمدين، مرجع سابق، ص118.

39- ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية- مفاهيم- أساليب- تقنيات**، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، 2004) ص ص 113-115.

40- Bell, W., (1997) Futures studies comes of age: where are we now and where are we going, The Nordic regional world future studies Federation Symposium, p.7.

41- فاروق عبده فليه، أحمد عبد الفتاح الزكي، **الدراسات المستقبلية (منظور تربوي)**، (عمان: دار المسيرة، 2003) ص60.

42- منال هلال مزاهرة، **بحوث الإعلام- الأسس والمبادئ**، ط1، (عمان: دار كنوز المعرفة، 2011) ص109.

43- إدوارد كورنبش، **الاستشراف- مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة حسن الشريف، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007) ص155.

44- جورج طعمة، سعد حافظ، **الدراسات المستقبلية وتحديات العصر: عرض تحليلي ونقدي**، ط1، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر والمعهد العربي للتخطيط، 2016) ص2.

45- بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011) ص201.
46- أحمد ذوقان الهنداوي وآخرون، **استشراف المستقبل وصناعته- ما قبل التخطيط الاستراتيجي... استعداد ذكي**، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: القنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017) ص24.
47- Wendell, B., (2003). Foundations of Futures Studies, Transaction Publishers, New Jersey, p123.
48- حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**، ط4، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006) ص215.
49- غازي عودة، مرجع سابق.
50- ماجد طلب العاروري وآخرون، **مقياس حرية الصحافة في فلسطين 2018**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، رام الله، 2019.
51- المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، **مقياس حرية الصحافة في فلسطين: 2020**، المقياس السنوي الثالث، 2021.
52- ماجد طلب العاروري وآخرون، مرجع سابق.
53- شريهان محمود أبو الحسن، العوامل المؤثرة على مستقبل حرية الصحافة في مصر: دراسة استشرافية حتى عام 2027، 2018، مرجع سابق.
54- شيماء أنور محمد علي، مرجع سابق.
55- رالا أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق.
56- FLORES C., Op. Cit.
57- أسماء عشري برعي محمدين، مرجع سابق.
58- عطية محمد عطية مرق، مرجع سابق.
59- شيماء أنور محمد علي، مرجع سابق.
60- Al Zowaimil, M., Op. Cit.
61- نهال عبد الرحمن، مرجع سابق.
62- Auman, C., Op. Cit.
63- شريهان محمود أبو الحسن، العوامل المؤثرة على مستقبل حرية الصحافة في مصر: دراسة استشرافية حتى عام 2027، 2018، مرجع سابق.
64- رالا أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق.
65- عادل المبروك المزوغي، مرجع سابق.
66- عطية محمد عطية مرق، مرجع سابق.
67- أسماء عشري برعي محمدين، مرجع سابق.
68- عادل المبروك المزوغي، مرجع سابق.
69- شيم عبد الحميد قطب، مرجع سابق.
70- عطية محمد عطية مرق، مرجع سابق.
71- أسماء عشري برعي محمدين، مرجع سابق.
72- عادل المبروك المزوغي، مرجع سابق.
73- شريهان محمود أبو الحسن، العوامل المؤثرة على مستقبل حرية الصحافة في مصر: دراسة استشرافية حتى عام 2027، 2018، مرجع سابق.

References

-Abd Alaziz, B. (2011). manahij albahth al'iielamii: al'usul alnazariat wamaharat altatbiqi, (alqahirata: Dar Alkitaab Alhadithi) 201.

-Abd Alrahman, N. (2014). aldustur almisriu aljadid wahuriyat altaebira: dirasat aistitlaeiat ean waqie wamustaqbal altilfizyun almisrii, almutamar aleilmiu alduwaliu aleishrin likuliyat al'iielam jamieat alqahira "mustaqbal al'iielam almisrii fi zili dustur 2014", (jamieat Alqahira: kuliyat Al'iielam).

-Abd Alwahaab, R., Abdel Razek, H. (2017). mustaqbal sahafat albayanat fi misr khilal aleaqdayn alqadimayn "2017-2037", almajalat alearabiat libuhuth Al'iielam walaitisali, (jamieat Al'ahram Alkanadiati,) 19, 120-137.

-Abdel Hai, W. (2007). manahij aldirasat almustaqbaliat watatbiqatuha fi alealam alearabii, ta1, (Abu Zabi: markaz al'iimarat lildirasat walbuhuth Alastiratijiati,) 19:116.

-Abu Alhasan, S. (2012). mustaqbal huriyat alsahafat fi masra: dirasat aistishrafiat lileawamil almuathirat hataa eam 2026, risalat majistir ghayr manshuratin, (jamieat janub Alwadi: kuliyat Aladab, qism Al'iielami,) 3.

-Abu Alhasan, S. (2018). aleawamil almuathirat ealaa mustaqbal huriyat alsahafat fi masra: dirasat aistishrafiatan hataa eam 2027, almutamar aleilmii althaalith "nahw 'ajandat mustaqbaliat libuhuth al'iielami- 'iishkaliaat altahawul min alnamatiat 'iilaa altajdid wal'iibdaei", (jamieat Alshuruq).

-Al Zowaimil, M., (2016). After the Arab Spring: An Analysis of the Future of Journalism in the Middle East, **Master Thesis**, Auckland University of Technology, New Zealand.

-Al-Arouri, M. (2019). miqyas huriyat alsahafat fi filastin 2018, almarkaz Alfilastiniu liltanmiat walhuriyaat Al'iielamiati, Ramallah.

-Alhindawi, A. (2017). wakhrun, aistishraf almustaqbal wasinaeatihu- ma qabl altakhtit alastratijii... aistiedad dhaki, ta1, (al'iimarat alearabiat almutahidati: Alqandil liltibaeat walnashr waltawzie) 24.

-Ali, S. (2017). tathir altawajuh nahw eawlamat wasayil al'iielam ealaa mustaqbal al'ada' almihnii lilsahafat alearabiat alduwaliat - dirasat lisinariwhat altatawur almustaqbalii 2012-2032, risalat dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Alqahirat: kuliyat Al'iielam).

-Aljasheami, N. (2017). dirasat aistishraf almustaqbal wadawruha fi daem aitikhadh alqarar bidawlat al'iimarat alearabiat almutahidati- dirasat maydaniatan, (Alshaarqa: markaz buhuth shurtat Alshaariqa) 76-98.

-Almarkaz Alfilastiniu liltanmiat walhuriyaat Al'iielamiati (2021). miqyas huriyat alsahafat fi Filastin: 2020, almiqyas alsanawii althaalithi.

-Almuneam, Y. (2020). aistishraf mustaqbal al'iielam almaryiyi almuajah liltifl eabr alqanawat alfadayiyat almisriat fi daw' kutayib almaeayir al'iielamia "kud almuhtawaa al'iielamii almuajah liltifli", majalat albuhuth al'iielamiati, (jamieat al'azhar: kuliyat Al'iielama) 54(6), 4196:4250.

-Almuzuighi, A. (2017). mustaqbal wasayil al'iielam alliybiat fi daw' altahadiyat al'amniat waltahawulat alsiyasiat 2014-2020, risalat dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Alqahira, kuliyat Al'iielami).

-Alnueayri, M. (2009). 'asas dirasat almustaqbal fi almanzur al'iislami, ta1, (dimashqa: Dar Alfikr) 31.

-Altaahir, A. (2020). aitijahat al'iielamiiyn fi dual majlis altaeawun nahw mustaqbal aleamal alsahafii, almajalat alduwaliat lilaitisal alaijtimaeii, m 7, e 3, (jamieat Abd Alhamid bin badis- mustaghanimi, 2020).

-Amer, T. (2006). aldirasat almustaqbaliat mafhumuha 'asalibiha 'ahdafuha, ta1, (alqahirata: dar alsahab lilnashr waltawzie,) 30.

-Andres, H., Luis P., (2014) Blog Del Marco and the Future of Citizen Journalism, **Culture & Society**, vol. 15, no. 2., p.81.

-Auman, C., (2016). An appraisal analysis of British, French, and Belgian National press Future and Development and the Role of Journalists, **Master Thesis**, University of Gent, Belgium.

-Bell, W., (1997) Futures studies comes of age: where are we now and where are we going, The Nordic regional world future studies Federation Symposium, p.7.

-Borjeson, le., (2006). Scenario Types and techniques: towards a user's guide, **Futures**, Vol., 38, pp. 723- 739, p. 726.

-Bougara, H. (2004). alaistishraf fi alealaqat alduwliati: muqarabat manhajiata, majalat aleulum al'iinsaniati, jamieat Aljazayir, 21, 194.

-Dean, J. J.(2016). Toward A Development for Current State and Future of Journalism: Understanding the Relationship Between Newspaper Reporter and National Journalism Development in The Age of Media Booming, **PhD Thesis**, University of Oregon: USA.

-Felih, F., Al-Zaki, A. (2003). aldirasat almustaqbalia (manzur tirbui), (eaman: Dar Almasira) 60.

-FLORES C., (2019). Media and Democracy: The past, present and the future of press freedom in Chile. **Master Thesis**, Hacettepe University Graduate School of Social Sciences, Ankara.

-Ghali, M. (2007). aitijahat alnukhab alsahafiat almisriat nahw mustaqbal sinaeat alsahafat fi misr khilal aleaqd (2004- 2014), risalat dukturah ghayr manshura (jamieat Alqahira: kuliyat Al'iielami) 56.

-Ghudi, M. (2007). qays alhamami, alaistishraf aliastiratiji: almashakil walmanahiji, kuras libsur, alkuraas raqm 20, baris, mukhbir albahth fi alaistishraf walastiratijiaat waltanzimi, 24.

-Giacomo S., (2011), social T.V: The future of television in the internet Age, **Master Thesis**, Massacthusette of techonology.

-Godet, M., & Durance, Ph., (2010). Scenario building: uses and abuses, **Technological Forecasting & Social Chang**, Vol. 77, No. 9, p.1488.

-Jabri, S. (2013). bina' alsiynaryuhat altakhtitiat fi aldirasat altanzimiati- halat dirasiatun: dimashqa, risalat majistir ghayr manshuratin, (jamieat dimashqa: kuliyat alhandasat almiemariati, qism altakhtit walbiyati) 14.

-Joule, E. (2013) tarjamat muhamad alearabi, aldirasat almustaqbaliat fi Masr: al'iitar, al'amthilata, alruwua, (maktabat Al'iiskandaria: wahdat aldirasat almustaqbaliati) 22.

-Khibrishi, K. (2016). mustaqbal al'iidhaeat almahaliyat alliybiat fi zili almutaghayirat alsiyasiat waltaqniati: dirasat tatbiqiatun, dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Alminya: kuliyat Aladab, qism Al'iielam).

-Kotb, S. (2005). aleawamil almuathirat ealaa mustaqbal alsahafat alhizbiat fi misr, risalat dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Alqahira: kuliyat Al'iielami.

-Kurnbish, E. (2007). alastishrafi- manahij aistikshaf almustaqbali, tarjamat hasan alsharif, ta1, (Beirut: Aldaar alearabiat lileulumi) 155.

-Mabruk, S. (2011). manahij watiqniaat aldirasat almustaqbaliat watatbiqatiha fi altakhtiti, almajalat aljazayiriat lil'amn waltanmiati, m 4, e 2, (aljazayar: jamieat Om Albawaqi) 201-203

-Maraq, A. (2018). aitijahat alnukhbat nahw mustaqbal alealaqat aleamat fi misr khilal aleaqd alqadim (2015_ 2025) _ dirasat aistishrafiati, risalat dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Suhaj: kuliyat Aladab, qism Al'iielam).

-Mazahara, M. (2011). buhuth al'iielami- al'usus walmabadii, ta1, (Amman: Dar kunuz Almaerifa) 109.

-Mikawi, H. (2006). 'akhlaqiaat aleamal al'iielamii: dirasat muqaranati, ta4, (alqahirati: Aldaar Almisriat Allubnaniati) 215.

-Miroshnichenko, A., (2020). AI to Bypass Creativity. Will Robots Replace Journalists? The Answer Is Yes, Information, Switzerland 9, (7), doi:10.3390/info9070183.

-Muhamadin, A. (2019). mustaqbal alealaqat aleamat al'iiliktruniat fi almuasasat alhukumiat waineikasatiha ealaa al'ada' almihnii walaitisalii khilal aleaqd (2016-2026), risalat dukturah ghayr manshuratin, (jamieat Suhaj: kuliyat Aladab, qism Al'iielam).

-Muhamed, A. (2019). mustaqbal al'iielam altaqlidii fi zili faeaaliat al'iielam aljadidi, majalat jamieat Al'azhar, silsilat aleulum al'iinsaniati, (jamieat Al'azhar: eimadat albahth aleilmi,) 1(21), 219:234.

-Munbiral, T., Klein, J. (2011) wajak klin, mawsueat aliastiratijiati, ta1, tarjamat Ali Mahmud Miqlid, (Beirut: Almuasasat Ajamieiat lildirasat walnashr waltawziei) 161.

-Najadat, A. (2009). mustaqbal alsuhuf alwaraqiat al'urduniyat fi muajahat alsuhuf al'iiliktruniat fi zili thawrat almaelumat walmaerifati, almajalat al'urduniyat lileulum alaijtimaeiati, (aljamieat al'urduniyati: eimadat albahth aleilmii wadaman aljawdati), 2(2), 169: 190.

-Odeh, G. (2014). al'iielam alfilastiniu alrasmiu wahuriyat altaebira, almarkaz Alfilastini liltanmiat walhuriyaat al'iielamiati, 17.

-Tamaa, G., Hafez. S. (2016). aldirasat almustaqbaliat watahadiyat aleasra: eard tahliliun wanaqdi, ta1, (dimashqa: Aar Talas lildirasat waltarjamat walnashr walmaehad alearabii liltakhtiti) 2.

-Timothy Mack, (2001). The Subtle Art of Scenario Building, **Futures Research Quarterly,** Vol.17.No 2, p98.

-Valaskakis, K., (2010), Notes on relativity in future studies, **Technological Forecasting & Social Chang**, p. 1467

-Wendell, B., (2003). Foundations of Futures Studies, Transaction Publishers, New Jersey, p123.

-Zahir, D. (2004). muqadimat fi aldirasat almustaqbaliati- mafahimi- 'asaliba-tiqniaati, (Alqahira: markaz alkitab lilnashri, almarkaz Alearabi liltaelim waltanmiati) 113-115.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Mohamed Elmahrasawyd

President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of the Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof.Fahd Al-Askar

- Vice-President of Imam Muhammad bin Saud University for Graduate Studies and Scientific Research (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof.Abdullah Al-Kindi

- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof.Jalaluddin Sheikh Ziyada

- Dean of the Faculty of Mass Communication, Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Dr.Mohamed Fouad El Dahrawy

Lecturer at Public Relations and Advertising Department, **Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University**

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ramy Gamal: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editor : Omar Ghonem: Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Designed by: Mohammed Kamel - Assistant Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- **Issue 58 July 2021 - part 2**
- **Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555**
- **International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X**
- **International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110**

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.